المجلة العلمية لكلية الآداب مج 14، ع 4 (2025) 151 – 204
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

التحديات الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على الأمن القومي المصري (دراسة ميدانية)

صبري بديع عبد المطلب
أستاذ علم الاجتماع المساعد – قسم الاجتماع - كلية الآداب – جامعة دمياط

المستخلص

شهدت الساحة العربية مؤخرًا حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي، حيث باتت النزاعات المسلحة في بعض الدول المجاورة تمثل تهديدًا مستمرًا للمجتمعات وسلامتها، ما انعكس في حركات اجتماعية وسياسية متزايدة، من ثم بات لزامًا على القادة وصناع القرار دراسة تأثير هذه التحديات على الأمن القومي، وبذل الجهود لصياغة خطة تحد من آثارها، يهدف البحث إلى تحليل التهديدات التي يواجهها الأمن القومي المصري، واستكشاف استراتيجيات تعزيزه في ظل الأوضاع الراهنة، باستخدام المنهج الوصفي والاستبيان على 143 مبحوثًا، وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز التحديات تتمثل في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، يليه الفقر والبطالة، وتراجع جودة الخدمات العامة خاصة في الصحة والتعليم، واتضح أيضًا أن النمو السكاني السريع وانتشار التطرف الفكري والديني كعقبات رئيسة، بينما اعتُبرت الهجرة من الريف للمدن أقلها تأثيرًا، وعلى الصعيد السياسي جاء تصاعد الدين الخارجي كأبرز التهديدات، وتليه الاضطرابات في دول الجوار، وأزمة سد النهضة، والإرهاب والتدخلات الخارجية، واقترح البحث جملة من الحلول أبرزها دعم استقلالية المؤسسات، تفعيل الرقابة للحد من الفساد، صياغة استراتيجية وطنية لمكافحة الشائعات، وإعادة هيكلة منظومة العدالة الاجتماعية لضمان توزيع عادل للموارد، كما أوصى بترسيخ الهوية الوطنية في التعليم والإعلام لتعزيز الانتماء والمواطنة.

كلمات مفتاحية: التحديات الاجتماعية، التحديات السياسية، الأمن القومي.

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــتلام المقالـــة: 2025/5/2
تاريخ استلام النسخة النهائية: 2025/5/28
تاريخ قبـــول المقالـــــة: 2025/6/16

Scientific Journal of Faculty of Arts 14 (4) 2025, 151 – 204
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

Social and Political Challenges and Their Impact on Egyptian National Security A Field Study

Sabry Badea Abd Elmoutelb
Assistant Professor of Sociology, Department of Sociology, Faculty of Arts, Damietta University

Abstract

The Arab world has recently witnessed a state of security and political instability, as armed conflicts in some neighboring countries have become a constant threat to societies and their safety, which has been reflected in increasing social and political movements. Therefore, it has become imperative for leaders and decision-makers to study the impact of these challenges on national security and make efforts to formulate a plan to limit their effects. The research aims to analyze the threats facing Egyptian national security and explore strategies to enhance it in light of the current situation, using a descriptive approach and a questionnaire on 143 respondents. The study concluded that the most prominent challenges are economic and social disparities, followed by poverty and unemployment, and the decline in the quality of public services, especially in health and education. It also became clear that rapid population growth and the spread of intellectual and religious extremism are major obstacles, while migration from rural to urban areas was considered the least influential. On the political level, the rise in foreign debt was the most prominent threat, followed by unrest in neighboring countries, the Grand Ethiopian Renaissance Dam crisis, terrorism, and foreign interventions. The research proposed a set of solutions, most notably supporting the independence of institutions, activating oversight to limit corruption, and formulating a national strategy to combat Rumors and restructuring the social justice system to ensure a fair distribution of resources. He also recommended consolidating national identity in education and media to enhance belonging and citizenship.

Keywords: Social challenges, Political challenges, National security.

Article history:
Received 2/5/2025
Received in revised form 28/5/2025
Accepted 16/6/2025

مقدمة :

يعد تحقيق الأمن والحفاظ عليه من أهم الغايات والأهداف التي تسعى الدول والحكومات إلى توفيره والحفاظ عليه، وحمايته من كل ما يمكن أن يمثل تهديداً أو اختراقاً له، وأهمية الأمن لا تقف عند حد الدول فقط، وإنما هو مبتغى لجميع أفراد الشعب. فالأمن كشعور ينعم به الفرد، يعتبر من مقومات الحياة الأساسية بالنسبة له ولأفراد أسرته، والإنسان منذ القدم يسعى لتوفير الأمن بشتى السبل والوسائل لضمان بقائه ووجوده. وبالنسبة للدولة، فالأمن يعتبر بمثابة القاعدة التي ترتكز عليها كل الدولة من أعلى سلطاتها انتهاء بالمواطن العادي، فتوفر الأمن يعني أن السلطة السياسية للدولة تستطيع وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق استقرارها السياسي والاقتصادي والعسكري، والعمل على تنفيذها دون أن تكون معرضة لأي مخاطر قد تؤدي إلى عرقلة مسيرتها ، أو تحتاج أن تغير في قراراتها بين الحين والآخر بسبب انعدام الأمن الذي يعتبر الهدف الأول لأي دولة، وقد تضحي في سبيل تحقيقه بنهضتها وتقدمها للحفاظ عليه وعلى بقائها.[1]

ويمثل الأمن القومي القيم والأهداف والسياسات المتعلقة بضمان وجود الدولة وديمومة مقومات استمرارها وشرائط استقرارها وتلبية احتياجات مواطنيها وتأمين مصالحها وتحقيق الأهداف التي تأسست على ضوئها وتوفير الخطط اللازمة لحمايتها من الأخطار المحتملة من الداخل والخارج، من خلال مراعاة المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية، وقد شهدت فترة نهاية الحرب الباردة حدوث تغييرات جوهرية في طبيعة النظام الدولي، أدت بالنتيجة إلى إعادة ترتيب التوازنات وعلاقات القوة، ورافقه انتشار قيم الليبرالية السياسية كالديمقراطية والرأسمالية وتفردها في العالم وبالتالي أدت الولايات المتحدة الأمريكية دور الدولة الأقوى في النظام الدولي وسعيها إلى أمركة النظام الدولي وقيادته، ونتيجة لضغوط العولمة والتدخل الأمريكي والمنظمات الدولية في سياسات الدول ، وجدت الدول نفسها أمام إشكالية جديدة في اختراق سيادتها جعلها تفكر في مفهوم جديد يسمى الأمن القومي لمحاولة الحفاظ على كيانها من الأخطار والتدخلات الخارجية التي تنعكس على الواقع الداخلي لها.[2]

---

(1) محمد محمود عثمان، دور عوامل الوحدة الوطنية فى مكافحة مهددات الأمن الوطني، أبحاث مؤتمر: الوحدة الوطنية ودورها في ترسيخ الأمن، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الجوف ، 2016، ص 223.

(2) أحمد عبدالحسين عيدان عبد الرسول، الأمن القومي: المفهوم وأهم استراتيجياته، مجلة الكلية الإسلامية الجامعية، العدد78، الجامعة الإسلامية، 2024، ص695.

إن ما تعيشه مصر والمنطقة العربية والعالم بشكل عام من ظروفًا استثنائية يصعب تخيل الأسوأ منها، بين حروب أهلية شرقًا وغربًا، وأجواء غير مستقرة جنوبًا، وحربًا روسية أوكرانية ضروس أقصى الشرق تؤثر على الاقتصاد العالمي ومصادر الغذاء، وقضية مياه مصيرية أقصى الجنوب تؤثر على حياة ملايين المصريين، وتهدد أرضهم بالجفاف، ناهيك عن الأوضاع الداخلية وحالة عدم الاستقرار والركود الاقتصادي والتضخم نتيجة التغيرات العالمية، وصراع القوى، وشبح الإرهاب الذي ما يلبث أن ينتهز الفرصة ليطل برأسه بين الحين والآخر، ليس ببعيد حالة الانفلات الأخلاقي وانتشار جرائم الرأي العام، والزيادة السكانية، والمحصلة مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية، كفيلة بأن تشكل تهديدًا متناميًا لاستقرار الوطن وسلامة أمنه القومي.

بيد أن الاستقرار والسلام لابد له من قوة تحميه، قوة بشرية فاعلة ومسئولة ولديها وعي كاف بما يهدد أمن مجتمعها، وقوة عسكرية تحمي حدود الوطن، وتؤمن مصالحه الاستراتيجية داخليًا وخارجيًا ضد أي تهديد، ولاشك أن الحروب ليست غاية في حد ذاتها، لكنها وسيلة فعالة لردع أي عدوان، ولاشك أن شعور الإنسان بأن أمنه مهدد، وأن هناك مخاطر ربما تزعزع استقرار المجتمع[3].

إن بين أهم ركائز الأمن القومي هي إدراك وفهم كافة التهديدات الداخلية والخارجية ورسم الاستراتيجيات ووضع الخطط لمواجهة تلك التهديدات من خلال تطوير أهم مفاصل قوى الدولة وتأمين كافة القدرات اللازمة واستغلال كافة القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية للدولة وذلك في سبيل ضمان سلامة أمنها والحفاظ على استقلالها وسيادتها.

أولاً. إشكالية الدراسة:-

يواجه الأمن القومي المصري في العصر الحديث تحديات معقدة ومتزايدة نتيجة تفاعل العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ما يجعله أمام اختبار مستمر للحفاظ على استقرار الدولة وسلامتها، فالتغيرات الاجتماعية التي تشمل ارتفاع معدلات البطالة، واتساع الفجوة الاقتصادية

(3) علي محمد علي، مهددات الأمن القومي المصري كما يدركها الشباب وعلاقتها باتجاهاتهم نحو الحرب والسلام في ضوء شعورهم بالمسئولية الاجتماعية، مجلة الإرشاد النفسي، العدد72، مركز الإرشاد النفسي ، جامعة عين شمس ، 2022، ص ص 227-228.

بين الطبقات، وتزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خلقت بيئة مضطربة يمكن أن تشكل تهديدًا حقيقيًا للأمن الداخلي، حيث يستغلها الفاعلون غير الحكوميين أو الجماعات المتطرفة لنشر الفوضى أو تجنيد الشباب المحبط، علاوة على ذلك، فإن التحولات الديموغرافية، مثل التوسع السكاني السريع وعدم التوزيع العادل للموارد والخدمات، تؤدي إلى ضغط متزايد على البنية التحتية والاقتصاد، ما يزيد من احتمالية اندلاع اضطرابات اجتماعية قد تؤثر سلبًا على الاستقرار.

وعلى المستوى السياسي، فقد شهدت مصر تغيرات جوهرية في طبيعة الحكم والتوجهات السياسية خلال العقدين الأخيرين، حيث أدى تصاعد الاستقطاب السياسي، وتراجع الثقة في بعض المؤسسات، وظهور فاعلين سياسيين جدد إلى خلق حالة من عدم اليقين السياسي، ما أثر بشكل مباشر على عملية صنع القرار الأمني. كما أن التقلبات في العلاقات الإقليمية والدولية، والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول، عززت من تعقيد المشهد الأمني المصري، خصوصًا مع تزايد الصراعات في دول الجوار مثل ليبيا والسودان وتأثيراتها المباشرة على الأمن القومي المصري، سواء من خلال تدفق اللاجئين أو تسرب العناصر المسلحة والتهديدات الحدودية.

في ظل التحديات المتزايدة التي يواجهها الأمن القومي المصري، يصبح من الضروري تبني سياسات أمنية شاملة ومتوازنة تدمج بين الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والعسكرية. كما أن مواجهة هذه التحديات تتطلب رؤية استراتيجية مرنة تعتمد على التكيف المستمر مع المتغيرات المحلية والدولية، لضمان الحفاظ على استقرار الدولة وسلامتها في ظل بيئة إقليمية ودولية مضطربة، **ولذلك جاء الهدف الرئيس استكشاف وتحليل مدى تأثير التحديات الاجتماعية والسياسية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري، وينبثق عن ذلك الهدف الرئيس العديد من التساؤلات كالآتي:**

1- ما أبرز التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه الأمن القومي المصري؟

2- كيف تؤثر الأزمات الاجتماعية، مثل البطالة والفقر، على الاستقرار الأمني في مصر؟

3- ما دور التحولات السياسية في تشكيل بيئة أمنية غير مستقرة؟

4- إلى أي مدى تؤثر التدخلات الخارجية والصراعات الإقليمية على الأمن القومي المصري؟

5- ما الاستراتيجيات الفعالة لتعزيز الأمن القومي في ظل التحديات الراهنة؟

- **أهمية الدراسة:**

تكتسب دراسة التحديات الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على الأمن القومي المصري أهمية كبيرة نظرًا لما تمثله هذه العوامل من تأثير مباشر على استقرار الدولة وسلامتها. في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، تواجه مصر مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على أمنها القومي بمختلف أبعاده، سواء كان ذلك من خلال الاضطرابات الاجتماعية، أو الأزمات الاقتصادية، أو التغيرات السياسية الداخلية والخارجية.

1- الأهمية النظرية:

- تقدم الدراسة منظورًا تحليليًا جديدًا للأمن القومي المصري، من خلال ربطه بالعوامل الاجتماعية والسياسية التي تؤثر عليه، مما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية في هذا المجال.
- توضح الدراسة كيف يمكن للتفاوت الاجتماعي، والبطالة، والفقر، وضعف العدالة الاجتماعية أن تؤدي إلى زعزعة الأمن القومي، مما يساهم في تطوير فهم أكثر شمولية لآليات تحقيق الاستقرار المجتمعي.
- تعالج الدراسة تأثير الأزمات السياسية، والتحولات الديمقراطية، والتدخلات الخارجية، وعدم الاستقرار الحكومي على الأمن القومي المصري، مما يوفر أساسًا نظريًا لفهم ديناميكيات العلاقة بين السياسة والأمن.
- تساهم الدراسة في إثراء الحقول المعرفية المتعلقة بالدراسات الأمنية والاستراتيجية، من خلال تقديم تحليل معمق للمتغيرات السياسية والاجتماعية وتأثيرها على الأمن الوطني.
- تساعد الدراسة في بناء إطار نظري قوي يمكن استخدامه في الأبحاث المستقبلية المتعلقة بالأمن القومي، والتخطيط الاستراتيجي، وصياغة السياسات العامة.

2- الأهمية التطبيقية:

- قد تساعد نتائج الدراسة في تقديم رؤية معمقة لصانعي السياسات في مصـــر، لتمكينهم من اتخاذ قرارات أكثر فاعلية في مواجهة التحديات الاجتماعية والسـياسـية. فبتحديد الجوانب الأكثر تأثيرًا على الأمن القومي، يمكن توجيه السياسات العامة لتحقيق التوازن بين التحديات الاجتماعية وتحقيق الاستقرار السياسي.
- يمكن اســتخدام النتائج لتقديم حلول عملية للحد من المشــكلات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والتفاوت الطبقي، التي قد تؤدي إلى تقويض الاســتقرار الداخلي. من خلال تحســين الظروف الاجتماعية، يمكن تقليل الشــعور بالاســتبعاد الاجتماعي وتعزيز الوحدة الوطنية، مما ينعكس بشكل إيجابي على الأمن القومي.
- ستسهم فهم تأثير التحديات الاجتماعية والسياسية في تعزيز فاعلية الأجهزة الأمنية في استباق التهديدات المحتملة، مثل الاحتجاجات الاجتماعية أو التصـعيدات السـياسـية التي قد تضـر بالاسـتقرار الأمني، كما يساعد ذلك في تطوير استراتيجيات أمنيّة أكثر توافقًا مع الواقع الاجتماعي والسياسي.
- تسـهم هذه الدراسـة في دراسـة تأثير التحديات الداخلية على الأمن القومي من منظور العلاقات الخارجية، فمعالجة المشـاكل الداخلية بشـكل فعال قد يعزز من قدرة مصـر على التعامل مع الضـغوط الإقليمية والدولية، ويسـهم في بناء صـورة إيجابية على المسـتوى العالمي.
- يمكن أن تسهم الدراسة في فهم كيفية تأثير وسائل الإعلام الحديثة ووســائل التواصــل الاجتماعي في نشــر الوعي حول التحديات الاجتماعية والسـياسـية، وضـرورة اسـتخدامها كأداة فعّالة لدعم اســتقرار الدولـة من خلال نشــر الوعي وتحفيز المجتمع على التعاون مع السلطات في مواجهة الأزمات.
- من خلال هذه الدراســة، يمكن للدولة تحســين آليات الاســتجابة للأزمات، سـواء كانت اجتماعية أو سـياسـية، بشـكل أكثر فعالية وسرعة معرفة التحديات المترتبة على هذه الأزمات سيعزز قدرة الدولـة على التفاعل معها بطريقـة تضــمن الحفاظ على الأمن القومي.

3- أهمية الدراسة من الناحية الأمنية والاستراتيجية

- استكشاف تأثير التحديات الداخلية والخارجية على استراتيجيات الأمن القومي، بما يشمل الأمن العسكري، الأمن السيبراني، والأمن الاقتصادي.
- تقديم رؤية استشرافية حول مستقبل الأمن القومي المصري في ظل التحولات السياسية والاجتماعية.
- اقتراح سياسات واستراتيجيات لمواجهة التهديدات وتعزيز قدرة الدولة على التعامل مع الأزمات والتحديات المستجدة.

بالتالي، تساهم هذه الدراسة في تقديم فهم شامل لكيفية تأثير التحديات الاجتماعية والسياسية على الأمن القومي المصري، وتساعد صناع القرار والباحثين في تطوير سياسات واستراتيجيات تضمن حماية الاستقرار الوطني وتعزيز قوة الدولة في مواجهة التحديات المستقبلية.

منهج الدراسة:

تم استخدام **المنهج الوصفي التحليلي**، والذي يعد من أكثر الأساليب شيوعًا في بحوث العلوم الاجتماعية، كما يهدف هذا المنهج إلى جمع بيانات ومعلومات تصف حالة أو ظاهرة معينة، ثم تحليلها لفهم العلاقات بين العناصر والعوامل المتنوعة التي تؤثر فيها.

- أدوات جمع البيانات:

في إطار دراسة التحديات الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على الأمن القومي المصري، اعتمد الباحث في جمع البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة في البحث على أداة الاستبيان. حيث سعى الباحث إلى استكشاف دور التحديات الاجتماعية والسياسية في التأثير على الأمن القومي المصري، بهدف الوصول إلى أبرز النتائج المتعلقة بهذه التحديات من خلال تصميم استمارة تستهدف قياس تأثير هذه العوامل على الاستقرار السياسي والأمني في البلاد.

واعتمد الباحث على الأساليب التالية لقياس صدق الاستبيان:

- **الصدق الظاهري**: قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من المتخصصين من ذوي الاهتمام بموضوع البحث، وأسفرت هذه

العملية عن بعض الملاحظات قام الباحث بإجرائها على الاســـتبيان، وقد أبقى الباحث على العبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها من قبل الباحثين 88% وحذف باقي العبارات.

- **الصـــدق التمييزي:** اتضـــح من اختبار "ت" بوجود علاقة ذات دلالة معنوية الخاصـــة بالدرجات الكلية بالاســـتبيان ومحاوره وأبعاده الفرعية، حيث أن قيمة "ت" دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,001 وهذا يدل على أن هناك فروقاً معنوية (توجد فروق ذات دلالة إحصائية)، كما يدلل على قدرة الاستبيان على دعم الصدق بصورة مقبولة.

صدق الاتساق الداخلي: اعتمد الباحث على قياس صدق الاتساق الداخلي للاستبيان عن طريق حساب معامل الارتباط (**Pearson's R**) بين درجة كل المحاور والدرجة الكلية للاستبيان.

مجتمع البحث :

- **مجتمع البحث:** يتمثل مجتمع البحث في جميع الباحثون والأكاديميون في مجالات العلوم السياسية والاجتماعية والأمن القومي.
- **عينة البحث:** تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية من الباحثون والأكاديميون في مجالات العلوم السياسية والاجتماعية والأمن القومي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية والبالغ عددهم 143 مبحوث.

وتم اختيار عينة عشوائية من الباحثين والأكاديميين في مجالات العلوم السياسية والاجتماعية والأمن القومي، والبالغ عددهم 143 مبحوثًا من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، وتستند هذه العينة إلى مبررات علمية وإحصائية، حيث يمثل أفرادها الفئة الأكثر تخصصًا وارتباطًا بموضوع الدراسة، بما يضمن توافر الخبرة والمعرفة الكافية لتقديم رؤى تحليلية دقيقة حول طبيعة التحديات المطروحة. كما أن اعتماد أسلوب العينة العشوائية يضمن الحيادية وتكافؤ الفرص في التمثيل داخل مجتمع الدراسة، ويعزز من صدق النتائج وقابليتها للتعميم على الفئات المماثلة في المؤسسات البحثية والأكاديمية ذات الطابع الاستراتيجي.

- **مفاهيم البحث:**

أولاً: التحديات الاجتماعية :

يشـهد العالم اليوم تحولات جذرية غير مسـبوقة تمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية حيث تتسـارع وتيرة التغيرات بفعل التطور التكنولوجى والعولمة وفى ظل ذلك أصـبحت المجتمعات تواجه تحديات اجتماعية متزايدة ومتداخله تؤثر بشـكل واضـح على أنماط الحياة منها ما يتعلق بالهوية والانتماء والمواطنة والتكييف . ومما لاشـك فيه عدم وجود اتفاق بين العديد من الباحثين حول وضـع مفهوماً شـاملاً وجامعاً للتحديات الاجتماعية ، وذلك لاختلاف النظرة الاجتماعية لكلاً منهم ، ومن هذه التعريفات الوضـع الذي يمثل وجوده أو عدم وجوده تهديداً أو إضـعافاً أو تشـويهاً كلياً أو جزئياً، دائماً كان أو مؤقتاً، لوجود وضـع آخر يراد له الثبات والقوة والاستمرار[4]، وهى تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية.[5]

وتعد التحديات الاجتماعية شـكلاً من أشـكال التحديات السـياسـية العسكرية والاقتصادية والفكرية التي تفرضها جهة معادية ضد شعب أو مجتمع يتمتع بخيرات وقدرات وإمكانات ترغب الجهة المعادية من استغلالها، ومن ثم عليها باستخدام أساليب عدائية مختلفة كاستخدام القوى العسكرية أو الوسائل الإعلامية أو فرض العقوبات الاقتصادية فالتحديات الاجتماعية باعتبارها أسـلوب عدائي تهدف إلى إضـعاف وتدمير البنية الاجتماعية وعلاقة الإنسان بحضارة وتاريخ مجتمعه ويستخلص توينبي في نظريته التحدي والاستجابة من أن التحديات هي التي تحرك الإنسان ومجتمعه بمعنى أن العوائق والشدائد والمصاعب التي تواجه أية مجموعة بشـرية إنما هي في الحقيقة مبدعة المجتمعات والحضـارات فالضـغوط والصدمات التي يتلقاها مجتمع ما تأخذ بشكل ضغوط داخلية أو خارجية ومثل هذه الصدمات تؤلف حافزاً اجتماعياً حضارياً في حياة الشعوب.[6] وتُعرف التحديات الاجتماعية بأنها كافة الممارسـات التي يقوم بها الأفراد

---

[4] رانيا رمزي حليم، التحديات الاجتماعية المعاصرة للمرأة المصرية: دراسة تحليلية لبعض مقاطع الفيديو على اليوتيوب، المؤتمر الدولي السنوي لكلية الآداب : المرأة.. وصناعة المستقبل، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2017، ص324.

[5] صهيب محمد علي الشريف، التحديات الاجتماعية في المملكة المتحدة وأثرها على المجتمع المسلم: مدينة كاردف نموذجاً، مجلة العلوم الإسلامية الدولية، المجلد7، جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية، 2023، ص270.

[6] إنعام جلال، التحديات الاجتماعية للأسرة العراقية في مرحلة الحصار ، مجلة كلية الآداب، العدد50، جامعة بغداد ، 2000، ص253.

أو الجماعات أو الهيئات أو المؤسسات أو المنظمات الاجتماعية الموجودة في المجتمع، والتي تستطيع أن تحدّ وتعوق عملية التنمية في قطاع الخدمات الحكومية[7]

ومن ثم تعرف التحديات الاجتماعية إجرائيًا بأنها " مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على استقرار المجتمع المصري ، كالفقر، والبطالة، والتهميش الاجتماعي، والتفاوت الطبقي، والتفاوت في توزيع الموارد، والتهديدات والتي تسهم في خلق بيئة قد تساهم في تفشي العنف أو النزاعات أو تهديد استقرار الدولة".

ثانيًا: التحديات السياسية:

تعرف التحديات السياسية بكونها الأزمات والصعوبات المتعلقة بالأمور السياسية التي تنظم أمور الدولة وتدبر شؤونها على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتهديدات التي تواجه الدولة في علاقتها مع غيرها من الدول، ومعضلات التحول الديمقراطي التي تؤثر على المجتمع والأفراد على حد سواء، وتحقيق الإصلاح السياسي، ومدى اندماجها وتأثير العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فيها.[8]

ومن ثم تُعرف التحديات السياسية إجرائياً بوصفها " الإطار العملي الذي يتم من خلاله تحديد وتصنيف المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية المؤثرة على الاستقرار الداخلي والخارجي للأمن القومي المصري ، مع قياس تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة ".

ثالثًا: مفهوم الأمن القومي

يتفق العديد من الباحثين على أهمية ظاهرة الأمن القومي كظاهرة علمية جديرة بالدراسة والتحليل ، ورغم الاختلاف بين العديد من الباحثين والمفكرون المعاصرون والسياسيون المهتمون بمصطلح الأمن القومي حول مفهومه وابعاده ومقوماته فقد جاء المفهوم بسميات مختلفة مثل الأمن القومي أو الأمن الوطني National Security أو الأمن الإقليمي

(7) رانيا علي عطا علي حسن، التحديات الاجتماعية لنسق الرعاية الصحية في مصر ومؤشرات جودتها، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد50، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، 2023، ص723.

(8) نادية مصطفى، التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية 3/3 ، ثقافتنا للدراسات والبحوث، 6(22) ، 2010، ص 89-198.

Regional Security ، ومن ثم فمفهوم الأمن القومي مشـــتق من مصـطلح الأمن، ولكنه أكثر تخصـصًـا، وقد بذلت جهود علمية كثيرة في محاولة تعريف مفهوم الأمن، فهو يعني في أبســط صــورة الطمأنينة من الخوف، لكن هذه هي الصورة المثالية التي لا يتفق عليها من البشر سوى قلة قليلة لا تمثل الاتجاه العام وترتبط بعناصـــر وتقوم على صـــلات لا تتحقق للأكثرية من أفراد المجتمع التي تعيش ظروف المجتمع السـياسـي بكـل مـا فيـه من تنـافس أو صـــراع، والأمن قـد يعني القـدرة على رد التهديدات والاضطرابات ، وهو ما يقتضي ابتداءً حسن إدراك ذلك التهديد ومصـدره ودرجة خطورته وما يهدده من قيم أو مصـالح.[9] خاصـة بعد التغيرات الدولية في توازن القوى وفي ظل النظام العالمي الجديد، وكذلك تطور الرؤى النظرية في العلاقات الدولية لم يتوصـل المجتمع الدولي إلى تعريف متفق عليه لمفهوم الأمن أو حتى إلى توافق حول مضـــمونه، فهو أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضـــي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، رغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراســـخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية للتدخل من أجل الأمن الدولي والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات، كحقوق الإنســان والأمن الجمـاعي الـدولي.[10] ويعرف الأمن بـأنـه الأمن البشـــري على التهديدات واســعة الانتشــار وشــاملة لعدة مجالات والتي تســتهدف بقاء الأفراد وبخاصـة أضـعف الفئات وسبل عيشهم وكرامتهم وحمايتهم من أي تهديد قد يواجهونه.[11] والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة اجنبيه"، وعرفته موسوعة العلوم الاجتماعية على أنه: "قدرة الدولة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية".[12] وتأسيسًا على ذلك، يمكن صياغة مفهوم الأمن على أنه قدرة الدولة التي تتمكن بها من تأمين انطلاق مصـــادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصـــادية والعســـكرية، في شـــتي المجالات في مواجهة المصـــادر التي تهددها في الداخل والخارج، في الســـلم وفي

---

(9) عامر هاشم عواد، حدود الأمن القومي الأمريكي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , ع 42، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2013، ص54-79.

(10) خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد2، 2012، ص525.

(11) فارس محمد العمارات، الأمن الإنساني في ظل العولمة، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص15.

(12) خالد وليد محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي؛ الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007، ص35.

الحرب، وبالتالي يشـــمل مفهوم الأمن كل تلك الســـياســـات العســـكرية والدبلوماسـية والاقتصـادية والاجتماعية، التي ترمي بوضـوح إلى حماية المصـــالح القومية للدولة وتطويرها.[13] ويشـير مفهوم الأمن القومي إلى مجموعة القيم النظرية ومجموعة الأهداف والسـياسـات المتعلقة بضـمان وجـــود الدولة وديمومة مقومات استمرارها وشرائط استقرارها وتلبية احتياجات مواطنيها وتأمين مصـالحها وتحقيق الأهداف التي تأسست على ضـوئها وتوفير الخطط اللازمة لحمايتها من الأخطار المحتملة من الداخل والخارج، من خلال مراعاة المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية[14].
والأمن القومي مجموعة القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وأن تفرض لنفســـها نوعًا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية. وهو بهذا المعنى يصـير في جوهره مجموعة من التقاليد القومية التي تسير عليها السياسة العملية بثبات في علاقاتها بحيث تضمن ألا تؤخذ على حين غرة من عدو محتمل يسـتطيع أن يسـتغل مواقف الضـعف في طبيعة حدودها القومية"[15].

والأمن القومي يعني قدرة الدولة- شعبا وإقليماً وحكومة- على حماية وتنمية قراراتها أو إمكانياتها على كافة المستويات من خلال كافة الوسائل والسياسات، من أجل تطويق نواحي الضعف في الجسد السياسي والاجتماعي للدولة، وتطوير نواحي القوة، بفلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية".[16]
ومن ثم يُعرف الأمن القومى إجرائياً بأنه "مجموعة من السياسات والإجراءات التي تعتمدها الدولة للتصدي للتحديات الداخلية والخارجية بشقيها الاجتماعي والسياسي والتي قد تؤثر سلبًا على قدرة الدولة في الحفاظ على استقرارها وأمنها".

---

[13] نزيه عبد المقصود محمد وآخرون، بحث بعنوان الأمن الاقتصادي وأثره في تحقيق المستوى المعيشي الأمثل ، المؤتمر الدولي الخامس ، بعنوان " مواجهة الأزمات المعيشية وتداعياتها رؤية شرعية وقانونية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر فرع طنطا، والمنعقد خلال 2023/2/27، ص ص 1189-1190.

[14] أحمد عبدالحسين عيدان ، الأمن القومي: المفهوم وأهم استراتيجياته، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة , ع78، الجامعة الإسلامية، 2024، ص695.

[15] حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق والأوسط، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة، 2022، ص 42.

[16] مدحت أيوب وآخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير: بعد أحداث ١١ سبتمبر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003، ص 297.

الأسس والاتجاهات النظرية (مقاربة نظرية):

- **نظرية مجتمع المخاطر:**

مجتمع المخاطر هو مصطلح برز خلال التسعينات لوصف الطريقة التي يقوم فيها المجتمع الحديث بالاستجابة للمخاطر، والمصطلح يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعديد من الكتاب عن الحداثة ولا سيما **أنتوني غيدنز وأولريش بيك،** عالم الاجتماع الألماني الذي عرفه على أنه طريقة منهجية للتعامل مع المخاطر وانعدام الأمن الناجم ويتم عرضه من قبل الحداثة نفسها.[17] وأطلق عليها أنصارها مجتمع المخاطرة العالمي. **World Risk Society**، ويرد السبب في نشوء هذا المجتمع إلى تسارع التطورات التكنولوجية والذي يؤدي إلى ظهور أنواع جديدة من المخاطر، على الإنسان أن يواجهها أو يتكيف معها، ففي عصر العولمة قد انتقلنا من مجتمع الأمن النسبي حيث كانت تسود اعتبارات الأمان والسلامة لدرجة كبيرة، إلى مجتمع المخاطر حيث استفحلت مصادر تهديد البيئة الإنسانية.[18]

الاتجاهات الفكرية لمجتمع المخاطر

1- مجتمع معارض للحداثة السلبية يبحث في طرق إدارة المخاطر والتحكم في كم الأخطار والتهديدات الناجمة والوقاية منها وإمكانية تعويضها.
2- المخاطرة مرتبطة باتخاذ القرار بشأن سلوك ما يحقق لنا إما فرصة أو خطراً، ومع تفاقم المخاطر والأخطار مقابل الفرص فإن مجتمع المخاطرة بات يعيش حالة من عدم الأمان وأيضاً الشك وفقدان اليقين بخصوص إمكانياته ومقدرته على مواجهة تلك المخاطر والأخطار والتحكم فيها مكانياً وزمانياً.[19]

---

(17) رشيد جلول، مقاربات سوسيولوجية معاصرة: مجتمع المخاطرة عند أولريش بيك أنموذجًا، مجلة العلوم الإنسانية، أم البواقي- جامعة العربي بن مهيدي، مج 8 ، 2021، ص 433.

(18) السيد يس، ما قبل الثورة- مصر بين الأزمة والنهضة، دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة،2011، ص 292.

(19) أولريش بيك ،مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود ،المركز القومي للترجمة، ترجمة علا عادل، وهند إبراهيم، وبسنت حسن ،القاهرة ،2013م، ص260.

تعتبر المخاطر الاجتماعية مرحلة من مراحل تفاقم الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة السلبية، أو هي مشكلة اجتماعية بلغة ذروة تعقيدها واتساع نطاقها، بًحيث أصبحت تشكل خطورة تهدد كيان المجتمع، وإذا كانت المشكلة الاجتماعية تمر بعدة مراحل، تبدأ بالمشكلة الفردية التي تتحول إلى مَشكلة اجتماعية، حينما يخضع لتأثيرها عدد من أَفراد المجتمع، ثم تتحول إلى مشكلة بنائية، حينما تنتج مشكلات ذات آثار سلبية تؤثر على بناء المجتمع. فإذا تراكمت هذه الآثار، فإنها تشكل خطورة عليه، تعوق حركته وانطلاقه، وحينما تنتشر مثل هذه المخاطر ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي في مجتمع ما، فإنه قد يواجه خًطورة تًآكل هًويته الثقافية، وًمنظومة قيمه الاجتماعية، إذا تضافرت مع ذلك تردي في أوضاع الأسرة والحياة المعيشية للناس وًالمؤسسات القائمة على التنشئة الاجتماعية. وتراجع بأدوار المؤسسة التعليمية والتربوية، الأمر الذي يؤدي بالنهاية إلى سياقات اجتماعية خطرة، تهدد في حالة اتساع سلبياتها إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي للمجتمع وحالة استقراره.[20]

ويرى بيك أن مجتمع المخاطر يشمل سلسلة من التغيرات المترابطة المتداخلة في حياتنا الاجتماعية المعاصرة، ومن جملة هذه التغيرات: تزايد الإحساس بانعدام الأمن الوظيفي، وانحصار أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية، وتآكل أنماط العائلة التقليدية وشيوع التحرر والديمقراطية في العلاقات الشخصية، ولأن مستقبل الأفراد الشخصي لم يعد مستقرا وثابتا نسبياً، كما كان في المجتمعات التقليدية، فإن القرارات مهما كان نوعها واتجاهها أصبحت الآن تحتوي على واحد أو أكثر من عناصر المخاطرة بالنسبة إلى الأفراد.[21] فمع هذه التغيرات الجذرية تسارع معدلات النزعة الفردية في المجتمعات المعاصرة والتي تأخذ تدريجيا أنماط غير مسبوقة تتمثل في تراجع وظيفية هويات الحداثة وظهور منظومات قيمية بالغة الفردية ليس فقط من حيث وجهتها بل أيضا فيما يتعلق بتمازج مكوناتها بصورة تقترب من رمزية "الثقافة التفصيل". وتتزايد على التوازي مساحات حرية الفرد وإمكانات حركته (**Mobility**) ويصبح هو في ذاته وبدون الرجوع إلى سلطات عليا ميتافيزيقية كانت أو وضعية المعيار الأخير للصواب والخطأ، للنافع والضار، للحق والواجب. أما الوجه الأخر لهذه الحقيقة فهو من جهة محدودية الممارسة الفعلية للحريات الفردية إزاء

---

[20] فصيل حمد المناور، "المخاطر الاجتماعية"، جسر التنمية، مجلد13، عدد124، مايو 2015، ص 5.

[21] أنتوني غندر، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية) ، ترجمة : فايز الصياغ ، ط 4 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2005، ص 143.

المخاطر التي تتهدد وجود الإنسان على مستويات متعددة ومن جهة أخرى قسوة مجتمع لا يمكن الفرد من الاحتماء، ولو مؤقتا خلف ستار الأسرة أو الجماعة المهنية.[22]

تشير فرضية الريتش بيك **Ulrich Beck** حول مجتمع المخاطر **Risk society**، إلى أن ما تشهده في إطار المجتمعات الغربية المعاصرة، يتمثل في ظهور السياسة المعنية بتفسير العناصر الرديئة، بدلا من العناصر الجيدة من الناحية الاجتماعية والإيكولوجية، ولقد تمركزت السياسة داخل المجتمع الصناعي حول إنتاج وتوزيع الثروة، والدخل، والوظائف، وكما يوضح بيك في إطار الصراع داخل المجتمع الصناعي القائم بين العمل ورأس المال، كانت هناك عناصر إيجابية معرضة للخطر، تمثلت في الربح، والرخاء والسلع الاستهلاكية، وبالنسبة لبيك يشير مجتمع المخاطر إلى التغيرات الحديثة التي طرأت علي المجتمعات الغربية، وأيضا طبيعة التأثيرات الصحية، والاقتصادية، والثقافية، وكذلك البيئة الخاصة بالتقدم الاجتماعي بصفة عامة، والانتاج العلمي والتكنولوجي بصفة خاصة. في ظل تحولات المجتمعات الانسانية من مجتمع الأمن إلى مجتمع المخاطر، ربما كان عالم الاجتماع الانجليزي **أنتوني جيدنز** الذي أبرز بقوة العلاقة بين العولمة إلى نتائج بعيدة المدي، وتترك آثارها علي جوانب الحياة الاجتماعية جميعها تقريبا، غير أنها عملية متناقضة العناصر، فإنها تسفر عن مخرجات يعب التكهن بها أو السيطرة عليها، فإنه بوسعنا دراسة هذه الظاهرة من زاوية ما تنطوي عليه من مخاطر. فكثير من التغيرات الناجمة عن العوامل تطرح علينا أشكالاً جديدة من الخطر في الماضي معروفة الأسباب والنتائج، أما مخاطر اليوم فهي من النوع الذي يتعذر علينا أن نعدد مصادره، وأسبابه، أو نتحكم في عواقبه. ومن خلال هذه التحولات العالمية التي شهدتها كافة المجتمعات، نجد أن العولمة قد لعبت دوراً كبيراً في بروز هذه التغيرات والتحولات، التي فرضت نفسها على النظام الدولي، والعلاقات الدولية، كما فرضت تحولات جوهرية داخل البعد الواحد، ويري سيد ياسين أن هناك ملامحاً رئيسة لخريطة التحولات العلمية التي عرضها ومنها:

1) **التغير الأول:** الانتقال من النموذج المعرفي للمجتمع الصناعي إلى النموذج المعرفي للمجتمع المعلوماتي العالمي، وقد أنشأ مجتمع المعلومات العالمي مجالا عاما جديدا غير مسبوق في تاريخ

(22) عمرو حمزاوي، من الأمن النسبي إلى مجتمع المخاطر : دراسة في تحولات القيم العالمية - عالم أفكار أولريش بك كنموذج"، مجلة النهضة، المجلد6، العدد2، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص 135.

الإنسانية، هو القضاء الافتراضي الذي تتدفق فيه المعلومات من خلال شبكة الانترنت، وتتم فيه التفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين أطراف العالم شتي.

2) **التغير الثاني:** هو الانتقال من الحداثة علي العولمة، والتي لها العديد من التجليات والمظاهر، مثل العولمة الاقتصادية التي تسعي إلى خلق سوق عالمية واحدة، وتعبر عنها وتدعو لها منظمة التجارة العالمية، وجوهر العولمة الاقتصادية هو برنامج (وفاق واشنطن) الذي يضم كل من حكومة الولايات المتحدة الامريكية، وصندوق النقد الدولي، ويهدف إلى تحويل الاقتصادات الاشتراكية الي اقتصاد السوق، وعولمة السياسة وشعارها الديمقراطية، واحترام حقوق الانسان واحترام التعددية، والعولمة الثقافية وتعني بروز ثقافة كونية أساسها تغيير معتقدات المجتمعات وعاداتهم وقيمهم، وتعميم ثقافة الاستهلاك والدولة التي ستصادم حتما مع خصوصية الثقافة الوطنية والمحلية.

3) **التغير الثالث:** وهذا التغير يأتي كمحصلة للتغيرات العالمية في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمعرفة والتكنولوجيا، وهو ما يعنينا في هذا السياق، وهو بروز مجتمع المخاطر.

4) **التغير الرابع:** هو سقوط النموذج القديم للأمن القومي وبروز نموذج جديد هو الأمن القومي المعلوماتي.[23]

وانطلاقاً من هذه العواقب ونظرا للتراكم الشديد للمخاطر الاجتماعية في المجتمع الحديث، وتحول المجتمع بأسره إلى مجتمع مخاطر، أصبحت قضية إدارة المخاطر من القضايا المهمة والملحة، كما أصبحت عملية التخطيط لإدارة المخاطر والأزمات من الأمور المهمة والملحة في رسم وتنفيذ السياسات الاجتماعية، كما أن تبني إدارة المخاطر لمفهوم الحماية له دلالات واسعة في أنه يؤدى إلى تجنب حدوث أزمات. حقيقة أن الأزمة قد تحدث، رغم وجود سياسات للحماية، ولكن القاعدة الذهبية في سياسات الحماية من المخاطر، هي أنه كلما كانت سياسات الحماية على درجة عالية من الكفاءة تجنبنا تكرار الأزمات. ويُعد تجنب المزيد من المخاطر والأزمات أحد المكونات الرئيسية التي تنهض عليها عملية التخطيط لإدارة

(23) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الاقتصاد والمجتمع "دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي" ، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2009م، ص55: 57.

المخاطر والأزمات.[24] إذن تتمثل المخاطر في كل خطر ما يهدد الإنسان ومجتمعه من أفعال وتصرفات ينتج عنها ضرراً لحياة الأفراد ويتسبب به بعض أفراد المجتمع من خلال سلوكهم أو من خلال عوامل أخرى خارجيه محيطه بالمجتمع سواء عوامل ثقافية أو مناخية قائمة أو تم اكتسابها من ثقافات بلدان محيطه من خلال اتساع نطاق التكنولوجيا والتقنيات الحديثة التي أصبحت لا تخضع لأية سيطرة أو رقابة فكانت سبباً في انقلاب وتدهور الكثير من مناخ دول العالم في إقامة الثورات والتحريض وإيصال الرأي مما أدى لضعف سلطة الأجهزة الإدارية والحكومية لفرض سلطتها النظامية وتعددت أشكال المخاطر من خلال التطور التكنولوجي الذى وضع لشبكات الإنترنت الأولوية في وسائل التعامل داخل المجتمعات فأصبحت فئة من أفراد المجتمع تقوم باستخدامها بصور تحدث خطراً بالغاً على حياة الأفراد ومستقبلهم فقد تؤدى إلى الانتحار أو السجن والتشهير والمساس بحياة الأفراد وانهيار لقيم ومبادئ المجتمع فالإنسان يتأثر سلوكه تبعاً للتطور والتقدم الذى يتسابق عليه المجتمعات، وقد يؤدى الاستهتار بالمخاطر إلى نشأة مناخ أخلاقي جديد تختلف فيه القيم الثقافية للمجتمعات مما يضعف سلطة الحكومات من تطبيق قواعدها ومع التسارع والتطور والزمن تغفل المجتمعات عن مبادئها وقيمها فتشكل خطراً من اندثار تلك المبادئ والقيم التي تغير أداء وفكر المجتمعات ومع هذا التغيير تظهر المخاوف التي تنتجها الجرائم الإلكترونية والتي تحدث خطراً بيئياً يهدد أمن المجتمعات، ووفقاً لعلماء الاجتماع **أنتوني جيدنز** فإن مجتمع الخطر هو مجتمع متزايد مشغول بالمستقبل، مما يولد فكرة الخطر.[25]

إسهامات مجتمع المخاطر في سياق البحث الحالي:

نظرية مجتمع المخاطر، التي طورها عالم الاجتماع الألماني **أولريش بك**، تقدم إطارًا لفهم كيف أن التحديات الاجتماعية والسياسية في عالمنا المعاصر يمكن أن تتحول إلى تهديدات تؤثر على الأمن القومي، وفي السياق المصري يواجه المجتمع تهديدات متعددة تتمثل في التطرف السياسي، الأزمات الاقتصادية، تغيرات المناخ، والنزاعات الاجتماعية التي تساهم في زيادة التوترات داخل المجتمع، وهذه المخاطر تعزز من حالة

(24) أحمد زايد، "التخطيط لآليات إدارة المخاطر الأزمات في السياسات الاجتماعية"، سلسلة الدراسات الاجتماعية: عدد80، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص ص 14-35

(25) أولريش بيك ، مرجع سابق، ص260.

الانعدام في الثقة تجاه المؤسسات الحكومية وتساهم في تفشي الشعور بعدم الاستقرار، وبالتالي تصبح هذه التحديات تهديدات أمنية تؤثر بشكل مباشر على استقرار الدولة وفاعليتها في مواجهة التهديدات الخارجية، إن عدم القدرة على التعامل مع هذه المخاطر قد يفتح المجال لظهور جماعات غير رسمية أو خارجية تستغل هذه التوترات لتقويض الأمن القومي.

- **نظرية الصراع:**

تشير نظرية الصراع الماركسية إلى أن المجتمع يتألف من جماعات متعارضة المصالح ومتصارعة، بمعنى أن المجتمع نسق من الجماعات والمصالح المتنافسة، وهذه الفرضية تتسق من حيث منطقها مع مضمون القضية الأولى من قضايا علم الاجتماع الإنساني عند "ابن خلدون"، فالمجتمعات التي تكثر فيها الجماعات والعصائب المختلفة الآراء والأهواء، لا تستحكم فيها دولة، أي يكثر فيها الصراع، ذلك ما يوضحه قول "ابن خلدون" "أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة"[26]، ومن ناحية أخرى فإن "ماركس" يقر بأنه كلما ازداد عنف الصراع بين الجماعات، ازدادت فرص التغير البنائي للنسق وازدادت القدرة على إعادة توزيع الموارد. ونظرية ماركس تتكون من مجموعة افتراضات موجهة نحو الصراع، وشكل خاص من التحليل السببي الذي يؤكد أهمية تداخل الظروف التي تؤجل أو تسرع من عمليات الصراع الحتمي الذي لا مفر منه، كما تتكون هذه النظرية من مجموعة قضايا أساسية أخذت شكلا مغايرا لما كتب في المؤلفات السائدة في علم الاجتماع.[27]

تعتمد نظرية الصراع على فكرة أن المجتمعات البشرية تتسم بالتنافس المستمر بين الفئات المختلفة على الموارد والسلطة والتأثير، وهو ما يمكن توظيفه لفهم التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه الأمن القومي المصري، فمن الناحية الاجتماعية، يؤدي التفاوت الاقتصادي والبطالة والتوزيع غير العادل للموارد إلى خلق بيئة مشحونة بالصراع الطبقي، حيث تتفاقم التحديات نتيجة الإحساس بعدم العدالة الاجتماعية، مما قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية تعيق الاستقرار الداخلي، أما على

(26) السيد على شتا، المدخل إلى علم الاجتماع الظاهري، سلسلة علم الاجتماع الظاهري، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2004، ص 359.

(27) جوناثان تيرنر، بناء نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمد سعيد، دار المعارف، الإسكندرية، د.ت ص110.

الصعيد السياسي، فإن التباين في المصالح بين النخب الحاكمة والجماعات المعارضة يخلق توترات مستمرة قد تؤثر على شرعية المؤسسات السياسية، مما يفتح المجال أمام أزمات سياسية داخلية قد تستغلها أطراف خارجية لإضعاف الدولة، كما أن التحديات السياسية مثل الفساد الإداري وضعف المشاركة السياسية قد تؤدي إلى تراجع الثقة في المؤسسات الحكومية، مما يعزز من احتمالية ظهور حركات احتجاجية أو حتى نزاعات أعمق قد تؤثر على الاستقرار الوطني. ومن منظور الأمن القومي، فإن هذه الصراعات الاجتماعية والسياسية قد تخلق بيئة مواتية لنشاط الجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة، مما يزيد من الضغوط على الأجهزة الأمنية ويؤدي إلى تفاقم التهديدات الداخلية، وبالتالي، فإن التعامل مع هذه التحديات يتطلب استراتيجيات شاملة تعالج جذور الصراع من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، وتفعيل آليات المشاركة السياسية، والحد من الفساد، إضافة إلى تبني سياسات تنموية تعزز من الاستقرار المجتمعي وتقلل من الفجوات الاقتصادية والسياسية التي قد تشكل تهديدًا طويل الأمد للأمن القومي المصري.

الدراسات السابقة:

يمكن عرض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث من خلال ما يلى:

1- دراسة نسرين حسام الدين (2024) ، بعنوان: تعرض النخبة لقضايا الصراع بالشرق الأوسط في المواقع الإخبارية وعلاقته بإدراكهم لمخاطر مهددات دوائر الأمن القومي المصري.[28]

استهدفت الدراسة الكشف عن العلاقة بين تعرض النخبة المصرية لقضايا الصراع في الشرق الأوسط بالمواقع الإخبارية، وإدراكهم لمخاطر مهددات دوائر الأمن القومي المصري، واعتمدت الدراسة على منهج المسح، كما تم توظيف نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، ومدخلي التهديدات المجتمعية وإدراك المخاطر، وتم التطبيق على عينة عمدية قوامها (30) مفردة من النخب المصرية الأكاديمية والإعلامية باستخدام دليل المقابلة، وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: تصدر المواقع

[28] نسرين حسام الدين ، تعرض النخبة لقضايا الصراع بالشرق الأوسط في المواقع الإخبارية وعلاقته بإدراكهم لمخاطر مهددات دوائر الأمن القومي المصري، المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري، كلية الإعلام ، جامعة بني سويف، المجلد7، 2024.

الإخبارية العربية مصادر معلومات النخبة حول قضايا الصراع في الشرق الأوسط ، وجاءت أهم قضايا الصراع في الشرق الأوسط كما حددها النخبة في: الصراع العربي الإسرائيلي والعدوان على غزة على مستوى الدائرة العربية، والصراعات المسلحة والحروب الأهلية في الكونغو الديمقراطية والصومال على مستوى الدائرة الأفريقية، والصراع على الحكم في السودان بين الجيش وقوات التدخل السريع على مستوى دائرة حوض النيل، وقرصنة ميليشيا الحوثي على السفن في مضيق باب المندب على مستوى دائرة البحر الأحمر، والصراع من أجل السيطرة على حقول الغاز على مستوى حوض البحر المتوسط .

2- دراسة علي محمد علي سالم (2022)، بعنوان: مهددات الأمن القومي المصـــري كما يدركها الشـــباب وعلاقتها باتجاهاتهم نحو الحرب والسلام في ضوء شعورهم بالمسئولية الاجتماعية.[29]

هدفت الدراسة الراهنة إلى الكشف عن مدى إدراك الشباب لمهددات الأمن القومي المصري وعلاقته باتجاهاتهم نحو الحرب والسلام في ضوء شـــعورهم بالمســـئولية الاجتماعية، وذلك على عينة قوامها (٣٦٩) من الجنســين، وكشــفت النتائج عن فروق دالة إحصـــائية في اتجاهات عينة الدراسة نحو الحرب والسلام لصالح الاتجاه نحو السلام، بينما لم تسفر النتائج عن فروق دالة إحصائية بين الجنسين في كل من إدراكهم لمهددات الأمن القومي الداخلية والخارجية والدرجة الكلية وكذلك الاتجاه نحو الســـلام، بينما وجدت فروق دالة إحصـــائية لصـــالح الذكور في كل من الشعور بالمسئولية الاجتماعية، ولجانب الاتجاه نحو الحرب، كما كشفت النتائج عن علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائية بين إدراك عينة الدراسة لمهددات الأمن القومي المصـــري وأبعاده الفرعية والاتجاه نحو الســـلام والشعور بالمسئولية الاجتماعية، بينما كانت العلاقة بالاتجاه نحو الحرب سالبة وغير دالة إحصـائية، وجاءت الفروق في إدراك المهددات الداخلية والخارجية والدرجة الكلية وكذلك الاتجاه نحو الحرب لصـالح الأشـخاص الأكثر شعورا بالمسئولية الاجتماعية، بينما لم تسفر النتائج عن فروق دالة إحصـــائية في الاتجاه نحو الســـلام ترجع لمســـتوى الشـــعور بالمســـئولية الاجتماعية.

---

[29] علي محمد علي سالم، مهددات الأمن القومي المصري كما يدركها الشباب وعلاقتها باتجاهاتهم نحو الحرب والسلام في ضوء شعورهم بالمسئولية الاجتماعية، مجلة الإرشاد النفسي، العدد72، جامعة عين شمس - مركز الإرشاد النفسي 2022،

3- دراســـة فرج عصـــام (2021) ، بعنوان: أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي: الواقع وآفاق المستقبل.[30]

هدفت الدراســـة بيان أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي للفترة الزمنية الممتدة منذ عام 2011 وحتى عام 2021. للوقوف على التطورات التي لحقت بـه، وإبراز أهم التحديـات الـداخليـة والخارجية التي تواجهه، وتحليل ما إذا كانت قد أحدثت تغييرا على واقع الأمن القومي العربي، وفق جوانبه المختلفة. واعتمدت الدراسـة للوصـول لنتائجها على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم. حيث **توصلت الدراســـة** إلى عدم وضـــوح مفهوم الأمن القومي العربي، لدى المفكرين والباحثين العرب، نتيجة لتشـعبه وعدم اقتصـاره على الجانب الأمني فقط. فقد أثرت ثورات الربيع العربي بشـــكل ســـلبي على واقع الأمن القومي العربي مما جعله أكثر ضعفاً.

4- دراســـة أشـــرف محمد عبدالحميد (2019) ، بعنوان: أمن الخليج العربى وأولويته للأمن القومى المصري.[31]

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أمن الخليج العربي وأولويته بالنسبة للأمن القومي المصري. وعلى الرغم من أن جميع المستجدات الأمنية في المجال الحيوي لمصـر تحظى باهتمام كبير من صـانعي القرار المصـري، إلا أن منطقة الخليج العربي تعد واحدة من أبرز المنـاطق التي تثير هذا الاهتمـام، وذلـك ليس فقط لأســـبـاب تتعلق بـالحســـابـات التـاريخيـة والجيوسـتراتيجية، والمصـالح الاسـتراتيجية لمصـر، ولكن أيضًـا بسـبب التحولات المهمة التي تشهدها هذه المنطقة والتي لن تكون تأثيراتها عابرة أو وقتية، بل من المتوقع أن تترتب عليها آثار بعيدة المدى على معادلة التوازن الإقليمي الراهنة، وتوصلت الدراسة إلى ثلاثة نتائج رئيسة، أهمها أن التحالف مع الدول الكبرى لا يزال الخيار الأهم بالنســبة لدول الخليج، وأن التحولات التي شـهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011 حتى الآن قد عززت دور مصر في معادلة أمن الخليج العربي بشكل ملحوظ.

---

(30) أشرف محمد عبدالحميد، أمن الخليج العربي وأولويته للأمن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، المجلد55، العدد217، مؤسسة الأهرام، 2019.

(31) فرج عصام، أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي: الواقع وآفاق المستقبل، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، المجلد10، العدد3، 2021.

5- دراسة أمنية عبدالفتاح طه (2015) ، بعنوان: المواطنة والأمن القومي: دراسة في الحالة المصرية.[32]

هدف البحث إلى الكشف عن المواطنة والأمن القومي من خلال "دراسة في الحالة المصرية". واشتمل البحث على خمسة عناصر رئيسة، تناول العنصر الأول المواطنة من حيث (مفهومها، وصورها، وشرعيتها، وتطورها). وكشف العنصر الثاني عن المواطنة والتحول الديموقراطي. وناقش العنصر الثالث الأمن القومي وعلاقته بالمواطنة، موضحاً التعريفات المتعددة للأمن القومي وتنوعها، وأبعاد ومستويات الأمن القومي. وأوضح العنصر الرابع دور وزارة الداخلية في تعزيز وترسيخ مفهوم المواطنة، وذلك من خلال عرض أهم الخدمات الأمنية الجماهيرية في بعض قطاعات الوزارة، ومنها، مجال أمن الموانئ، ومجال تحقيق الأدلة الجنائية، ومجال المرور، ومجال الأحوال المدنية. وأشار العنصر الخامس إلى الحكومة الإلكترونية وتعزيز المواطنة، وتمثل في ثلاثة نقاط، أولاً: مفهوم الحكومة الإلكترونية. ثانياً: الحكومة الإلكترونية ودورها في الإصلاح والمواطنة. ثالثاً: دور ومميزات الحكومة الإلكترونية. **وتوصلت نتائج البحث** إلى أن إضافة "مبدأ المواطنة" في المادة الأولى من الدستور، جاء تفعيلاً لإصلاح حقيقي ومطلب جماهيري عام، حيث تستند المواطنة كعلاقة سياسية إلى الوطنية باعتبارها تعبيراً عن إحساس وانتماء مازالت على قدر معين من التحذر في الوعي والإدراك الشعبي المصري.

6- دراسة Alguliyev, Rasim M., et al (2021) ، بعنوان: تحليل مكونات الأمن القومي في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[33]

هدفت الدراسة إلى استكشاف جوهر الأمن القومي ومناهجه المختلفة، مع التركيز على تصنيف مكوناته وأبعاده، ودراسة تأثير تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أمن المعلومات وعلاقته بالمجالات الأخرى للأمن القومي، واعتمدت الدراسة على مناهج التحليل والتركيب والمقارنة والتعميم، حيث تم تصنيف مجالات الأمن القومي إلى عدة مكونات تشمل الأمن الاجتماعي، الأمن السياسي، الأمن العسكري، أمن المعلومات، الأمن الغذائي، أمن الطاقة، أمن النظام التعليمي، الأمن

(32) أمنية عبدالفتاح طه، المواطنة والأمن القومي: دراسة في الحالة المصرية، مجلة البحوث الإدارية، المجلد33، العدد4، مركز البحوث والاستشارات والتطوير ،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، 2015

(33) Alguliyev, Rasim M., et al. "Information security as a national security component." Information Security Journal: A Global Perspective 30.1 (2021): 1-18..

العلمي والتكنولوجي، الأمن الصحي، أمن النقل، الأمن البيئي، أمن وسائل الإعلام، والأمن الثقافي والأخلاقي. كما تم تحليل العلاقة بين أمن المعلومات وبقية مكونات الأمن القومي، مع تحديد مجالات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه المجالات، إضافة إلى استعراض التهديدات المحتملة لأمن المعلومات وسبل معالجتها، وتوصلت الدراسة إلى أن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يلعب دورًا محوريًا في تعزيز أمن المعلومات، والذي بدوره يؤثر على باقي مكونات الأمن القومي. كما أن تطبيق هذه التقنيات في المجالات الأمنية المختلفة يساهم في تحسين مستوى الحماية والاستجابة للتهديدات. وأوصت الدراسة بأهمية تطوير استراتيجيات أمنية متكاملة تستند إلى التحول الرقمي، مع ضرورة تحديث الوثائق التنظيمية ذات الصلة بالأمن القومي في سياق مجتمع المعلومات.

7- دراسة Davis, Brigit L. (2021) ، بعنوان: توقع تهديدات الأمن القومي للحركات الاجتماعية: إمكانات محتوى وسائل التواصل الاجتماعي في تطوير نموذج تحليلي منظم.[34]

هدفت هذه الدراسة إلى سد الفجوة البحثية في الأدبيات المتعلقة بالتنبؤ بتهديدات الحركات الاجتماعية للأمن القومي، وذلك من خلال استكشاف إمكانية تطوير نموذج تحليلي مُهيكل يعتمد على محتوى وسائل التواصل الاجتماعي، بواسطة خبراء الأمن الاستراتيجي في الولايات المتحدة، واعتمدت الدراسة على تحليل موضوعات الحركات الاجتماعية التي شكلت تهديدًا للأمن القومي وفقًا لما ورد في الأدبيات السابقة، وتقييم إمكانية رصد تلك الموضوعات في محتوى الحركات الاجتماعية على وسائل التواصل الاجتماعي. كما تم استكشاف تقنيات التحليل الهيكلي، مثل التحليل المُقارن المزدوج والتصنيف المُرجح، بهدف تطوير نموذج تحليلي قادر على التنبؤ بهذه التهديدات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن موضوعات الحركات الاجتماعية التي وردت في الأدبيات يمكن رصدها في محتوى وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تم تحديد ستة من أصل ستة موضوعات رئيسة لوحظت في الأدبيات ضمن البيانات المجمعة. كما أظهرت تقنيات التحليل الهيكلي المُستخدمة إمكانيات واعدة في التنبؤ

(2) Dianne Bystrom & James D. White Jr, Artificial Intelligence, Political Communication, and Political Decision-Making: A Review of Traditional and Computational Big Data Methods, Social Science Computer Review, Vol.39, No.3, 2021.

بالتهديدات الناشـئة. وعلى الرغم من أن الدراسـة لم تنتج نموذجًا تحليليًا مُعتمدًا بالكامل، إلا أنها أوصت بإجراء المزيد من الأبحاث لتوسيع نطاق الدراسـة وتطوير نموذج أكثر دقة، مما قد يسـهم في تمكين الدول القومية من اتخاذ إجراءات استباقية للحد من التهديدات المحتملة أو القضاء عليها قبل تحولها إلى واقع ملموس.

8- دراسة Kaura, Vinay (2020) ، بعنوان: تنسيق الأمن القومي وصنع السياسات في الهند.[35]

هدف هذه الدراسـة هو تقييم دور مجلس الأمن القومي (NSC) في تنسيق وتخطيط وصنع سياسات الأمن القومي في الهند، مع التركيز على تطوره وأثر التغيرات التي طرأت عليه منذ عام 2014. من خلال دراسـة هيكل المجلس وطريقة عمله، يبرز الباحث فيناي كورا أهم الخصائص التي تميز المجلس، مع تحليل دور وتأثير الأفراد والمؤسسات فيه، وتشير النتائج إلى أن الحكومة الهندية تعرضت لانتقادات بسبب عدم مأسسة هيكل الأمن القومي، حيث يُنظر إلى العديد من التغييرات في نظام المجلس على أنها مرتبطة بشخصيات محددة، مما قد يؤثر على استقراره. كما يخلص الباحث إلى أن تراجع اهتمام أو ثقة رئيس الوزراء في المجلس، وهو أمر يبدو مستبعدًا حتى عام 2024، قد يؤدي إلى إضعاف دوره في صنع سياسات الأمن القومي الهندي.

9- دراسـة Boyce, James K (2019) بعنوان: الدراسـات الإقليمية وأمن الدولة القومي.[36]

هدفت هذه الدراسـة إلى تحليل التوتر الذي نشـأ خلال الحرب الباردة بين أجهزة الأمن القومي الأمريكية ومنتقديها، مع التركيز على تأثير ذلك التوتر على السـياسـة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، واعتمدت الدراسـة على تحليل تاريخي للأحداث والوثائق المرتبطة بالفترة، مع التركيز على السياسات الأمريكية تجاه الحركات الشعبية في العالم الثالث، وكذلك التداعيات المحلية لهذه السياسات، وأظهرت الدراسة أن معظم المنتقدين لم يكونوا مؤيدين للاتحاد السـوفيتي، ولم ينكروا أهمية الأمن القومي، بل تمحور نقدهم حول السياسات الأمريكية التي عارضت بشكل ممنهج الحركات المطالبة بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والعدالة

(35) Kaura, Vinay. "India's National Security Coordination and Policymaking: Assessing the Role and Influence of Institutions and Individuals." The RUSI Journal 165.7 (2020): 68-84.

(36) Boyce, James K. "Area studies and the national security state." Bulletin of Concerned Asian Scholars 29.1 2019.

الاقتصادية. كما توصلت الدراسة إلى أن التداعيات المحلية لهذه السياسات تمثلت في انتشار المكارثية، مما أثر سلبًا على الحياة الفكرية والسياسية داخل الولايات المتحدة.

10- دراسة Ji, You (2015) ، بعنوان: لجنة الأمن القومي الصينية: النظرية والتطور والعمليات.[37]

هدفت الدراسة إلى تحليل إنشاء لجنة الأمن القومي (NSC) التابعة للحزب الشيوعي الصيني باعتبارها إعادة تنظيم رئيسية لهيكل السلطة العليا في الصين. كما سعت إلى فهم دور هذه اللجنة في إعادة تشكيل عملية صنع القرار المتعلقة بالأمن القومي، وصياغة الاستراتيجيات الأمنية، وإدارة الأزمات، وتنسيق السياسات الأمنية بين مختلف أجهزة الدولة والحزب والجيش، واعتمدت الدراسة على تحليل هيكلي لوظائف لجنة الأمن القومي، إلى جانب دراسة إرشادات وممارسات بكين في مجال الأمن القومي. كما تم فحص العلاقات المؤسسية بين اللجنة ونظيراتها الدولية لتقييم تأثيرها على الأمن الداخلي والخارجي، وتوصلت الدراسة إلى أن لجنة الأمن القومي تلعب دورًا محوريًا في معالجة مخاوف الحزب الشيوعي الصيني المتعلقة بالأمن الداخلي، مما يعكس توجهًا استراتيجيًا لتحقيق توازن جديد بين مختلف أنماط الأمن. كما أظهرت النتائج أن اللجنة تساهم في تعزيز التنسيق بين وكالات الدولة والجيش والحزب، مما يمنحها دورًا رئيسيًا في رسم سياسات الأمن القومي وإدارة الأزمات داخليًا وخارجيًا.

التعقيب على الدراسات السابقة:

الدراسات التي تم استعراضها تعكس محاور متنوعة تتعلق بالأمن القومي، من مهددات أمنية في سياقات مختلفة إلى تأثير الحركات الاجتماعية على الأمن، والتحديات الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية التي تواجه الدول في هذا المجال، فدراسة علي محمد علي سالم (2022) تسلط الضوء على إدراك الشباب المصري للمهددات الأمنية، حيث تشير إلى أن الشباب يميلون بشكل عام نحو السلام بدلاً من الحرب، مما يعكس أهمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية في تشكيل توجهاتهم، ودراسة نسرين حسام الدين (2024) تبرز تأثير الإعلام،

(37) Ji, You. "China's National Security Commission: theory, evolution and operations." Journal of Contemporary China 25.98 (2016): 178-196.

وخاصة المواقع الإخبارية العربية، في تشكيل وعي النخبة المصرية بالمخاطر الأمنية في الشرق الأوسط، مما يطرح تساؤلات حول كيفية تأثير وسائل الإعلام في صياغة السياسات الأمنية. وفيما يتعلق بالتحديات الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية، تشير دراسة فرج عصام (2021) إلى تأثير الثورات العربية على ضعف الأمن القومي العربي، في حين توضح دراسة أشرف محمد عبدالحميد (2019) ودور أمن الخليج العربي في معادلة الأمن القومي المصري. من جانب آخر، تناولت دراسة أمنية عبدالفتاح طه (2015) دور المواطنة كعنصر أساسي في تعزيز الأمن القومي، وهو ما يتماشى مع النتائج التي تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية في الحفاظ على الاستقرار الأمني. كذلك، تشير دراسة (Davis, Brigit L. 2021) إلى تهديدات الحركات الاجتماعية ووسائل التواصل الاجتماعي للأمن القومي، مما يعكس تطورًا في طبيعة التهديدات في العصر الرقمي، ويتطلب استعدادًا لمواجهتها. وأخيرًا، دراسة(Alguliyev, Rasim M. et al 2021) تبرز دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الأمن القومي، مما يعكس تأثيرها الكبير على مختلف مجالات الأمن، بما في ذلك الأمن الاجتماعي والسياسي، وهو ما يتواكب مع التحولات التكنولوجية في مصر وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا في مختلف المجالات الأمنية.

وتتشارك الدراسة الراهنة مع عدة دراسات سابقة، مثل دراسة علي محمد علي سالم (2022) التي تشير إلى أن الشباب المصري يميلون إلى السلام بدلاً من الحرب، مما يعزز أهمية مشاركة الشباب في القضايا الوطنية، كما تتناول دراسة نسرين حسام الدين (2024) تأثير الإعلام في تشكيل وعي النخبة المصرية تجاه التهديدات الأمنية، وهو ما يبرز دور وسائل التواصل الاجتماعي في هذا السياق. إضافة إلى ذلك، تشير دراسة فرج عصام (2021) إلى تأثير التوترات الداخلية على الأمن القومي، وهو ما ينطبق على الوضع المصري، كما تبرز دراسة (Davis, Brigit L, 2021) تهديدات الحركات الاجتماعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بينما تؤكد دراسة(Alguliyev, Rasim M. et al, 2021) أهمية تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الأمن القومي، مما يوضح الدور المتزايد للتكنولوجيا في الأمن الاجتماعي والسياسي. كما تم تصنيف مجالات الأمن القومي إلى عدة مكونات تشمل الأمن الاجتماعي، الأمن السياسي، الأمن العسكري، أمن المعلومات، الأمن الغذائي، أمن الطاقة، أمن النظام التعليمي، الأمن العلمي والتكنولوجي، الأمن الصحي، أمن النقل، الأمن البيئي، أمن وسائل الإعلام، والأمن الثقافي والأخلاقي.

نتائج البحث، ومناقشتها:

خصائص عينة البحث:

جدول رقم (1) خصائص عينة البحث

النوع	% ك	ذكر			أنثى	مجموع
	ك	89			54	143
	%	62.2			37.8	%100
الفئة العمرية	% ك	أقل من 35	35– 45	45- 55	55 فأكثر	مجموع
	ك	27	62	43	11	143
	%	18.9	43.4	30.1	7.7	%100
المؤهل العلمي	% ك	مؤهل جامعي	ماجستير	دكتوراه	أستاذ مساعد	أستاذ	مجموع
	ك	51	32	17	30	13	143
	%	35.5	22.4	11.9	21.0	9.1	%100
التخصص الأكاديمي	% ك	علوم السياسية	علاقات الدولية	دراسات الأمنية	علم الاجتماع السياسي	التنمية والتخطيط	مجموع
	ك	26	52	23	22	20	143
	%	18.2	36.4	16.1	15.4	14.0	%100
عدد سنوات الخبرة	% ك	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	15 سنة فأكثر	مجموع
	ك	36	48	43	16	143
	%	25.2	33.6	30.1	11.2	%100

اتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة البحث من الذكور بنسبة 62.2% مقابل 37.8% من الإناث، ومن حيث الفئة العمرية، يتضح أن أكبر نسبة كانت للفئة بين 35–45 عامًا بنسبة 43.4%، تليها فئة 45–55 بنسبة 30.1%، وهو ما يعكس تركز العينة في المراحل العمرية الناضجة والمنتجة أكاديميًا، بينما مثلت الفئات الأصغر من 35 عامًا نسبة 18.9%، وكبار السن 7.7% فقط. أما من ناحية المؤهل العلمي، فقد كانت النسبة الأعلى لحاملي المؤهل الجامعي بنسبة 35.5%، يليهم حملة الماجستير 22.4%، ثم الأساتذة المساعدون بنسبة 21.0%، في حين شكّل حملة الدكتوراه والأساتذة ما نسبته 11.9% و9.1% على التوالي، وبخصوص التخصص الأكاديمي، فقد تصدرت "العلاقات الدولية" بنسبة 36.4%، تليها "العلوم السياسية" بنسبة 18.2%، ثم الدراسات الأمنية بنسبة 16.1%، وعلم الاجتماع السياسي بنسبة بلغت 15.4% والتنمية والتخطيط بنسب متقاربة 14.0% على التوالي، أما بالنسبة لسنوات الخبرة، فقد كانت الغالبية في فئة 5 إلى 10 سنوات بنسبة 33.6%، تليها فئة 11 إلى 15 سنة بنسبة 30.1%، بينما كانت أقل النسب في فئة أكثر من 15 سنة (11.2%) وأقل من 5 سنوات (25.2%). وتوضح

خصـــائص العينـة تنوعًا جيدًا من حيث النوع والفئـة العمريـة والخبرة الأكاديمية، مع هيمنة نسبية للذكور ومن هم في منتصـف المسـار المهني، إلى جانب تمثيل قوي لتخصـــص العلاقات الدولية، مما يعزز مصـــداقية النتائج في دراســة التحديات الاجتماعية والسـياسـية وتأثيرها على الأمن القومي المصري.

التحديات الاجتماعية وتأثيرها على الأمن القومي المصري

جدول رقم (2) التحديات الاجتماعية التي تؤثر على الأمن القومي المصري (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	%
النمو السكاني المتسارع	121	84.6
الفقر والبطالة	127	88.8
تدهور مستوى الخدمات العامة (الصحة والتعليم)	125	87.4
التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات	128	89.5
الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن	118	82.5
التطرف الفكري والديني	120	83.9

اتضح من الجدول السابق أبرز التحديات الاجتماعية التي تواجه مصر حالياً وتؤثر على أمنها القومي، منها التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين طبقات المجتمع حيث جاء في المرتبة الأولى بنسبة 89.5%، تلاه الفقر والبطالة بنسبة 88.8%، ثم تدهور مستوى الخدمات العامة كالصحة والتعليم بنسبة 87.4%. كما أشار 84.6% من المبحوثين إلى النمو السكاني المتسارع يُعد من التحديات البارزة، بينما أشار 83.9% أن التطرف الفكري والديني يمثل تحديًا مؤثرًا، في حين جاءت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن في المرتبة الأخيرة بنسبة 82.5%.

ومن خلال ما تقدم يتضـــح أن التحديات الاجتماعية تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري وترتبط بشكل وثيق باختلالات هيكلية في البنية الاقتصـادية والاجتماعية، وفي مقدمتها الفجوة بين الطبقات وتفشـي الفقر والبطالة، الأمر الذي يُضـعف من تماسـك النسـيج الاجتماعي ويزيد من احتمالات التوترات المجتمعية والانجراف نحو أشـــكال من الســـلوك الاحتجاجي والسياسـى أو غير المشروع. كما يشير ارتفاع نسب الإشارة إلى تدهور الخدمات العامة إلى مدى الإدراك المتزايد لعينة البحث بأن تراجع جودة التعليم والصـــحة لا يؤثر فقط على جودة الحياة، بل يعمّق مشـــاعر التهميش ويقلل من فرص الحراك الاجتماعي، مما ينعكس ســلبًا على استقرار الدولة فى عدم تحقيق العدالة الاجتماعية . وفي ذات السياق،

فإن اســـتمرار الهجرة من الريف إلى المدن يعكس خللًا في توزيع فرص التنمية، ويزيد من الضـــغط على المراكز الحضـــرية، بينما يُعدّ التطرف الفكري والديني أحد أبرز المؤشـــرات على هشـــاشـــة التماســـك الثقافي والاجتماعي في ظل هذه التحديات، وعليه فإن مواجهة هذه المشـــكلات تتطلب ســياســات شــاملة تُعنى بعدالة التوزيع وتحســين الخدمات وتفعيل الدور التنموي للدولة في المناطق المهمشـــة، إلى جانب معالجة الجذور الثقافية والفكرية للتطرف.

تعكس نتائج الجدول مظاهر متعددة لما تسميه أولريش بيك بـ**"مجتمع المخاطر"**، حيث لم تعد المخاطر التي تهدد الأمن القومي المصـري ناتجة فقط عن عوامل تقليدية كالغزو أو الحروب، بل أصـــبحت مرتبطة ببنية المجتمع نفسـه وتحولاته الداخلية، مثل النمو السـكاني المتسـارع، وتدهور الخدمات، والبطالة، والتفاوت الطبقي، فوفقًا لهذه النظرية، فإن المجتمعات الحـديثـة تُنتج مخـاطرهـا بنفســـهـا نتيجـة أنمـاط التنميـة غير المتوازنـة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية غير العادلة، مما يجعل الأمن القومي عرضــة للتهديد من داخل البنية المجتمعية، لا من خارجها، وهو ما يتجلى بوضـــوح في إدراك العينــة للمخــاطر التي تتولــد عن فجوة الثقــة في المؤســســـات وتراجع جودة الحياة وتزايد التهميش. أما من **منظور نظرية الصـــراع**، وخاصـــة كما صـــاغها كارل ماركس وطوّرها لاحقًا مفكرون آخرون، فإن النتائج تســـلط الضـــوء على أن الأمن القومي يتأثر بشـــكل جوهري بـالصـــراع بين الفئات والطبقات داخل المجتمع. فتزايد الفقر والبطالة والتفاوت الطبقي يعكس وجود صراع غير معلن بين من يملكون الموارد والفرص ومن يُحرمون منهـا، مـا يؤدي إلى حـالـة من التوتر والاحتقان الاجتماعي قد تتطور إلى تحديات أمنية حقيقية. كما أن الهجرة الداخلية والتدهور في الخدمات العامة هي نتائج لهذا الصـــراع البنيوي، حيث يتمركز النفوذ والموارد في منـاطق معينـة على حســـاب منـاطق أخرى، مما يُنتج حالة من الإقصـــاء والتهميش تُغذي التطرف والانقســـام المجتمعي.

جدول رقم (3) فاعلية السياسات الحكومية الحالية في معالجة التحديات الاجتماعية المؤثرة على الأمن القومي

المتغير	التكرار	%
فعال	48	33.6
متوسط الفعالية	13	9.1
ضعيف الفعالية	64	44.8
غير فعال على الإطلاق	18	12.6
الإجمالي	143	100

كشف الجدول السابق عن تباينًا ملحوظًا حول فاعلية السياسات الحكومية الحالية في معالجة التحديات الاجتماعية المؤثرة على الأمن القومي حيث رأى 44.8% من أفراد العينة أن السياسات الحكومية تتسم بضعف الفاعلية، وهي النسبة الأكبر في التوزيع، تلتها نسبة من رأوها فعّالة بنسبة 33.6%، ما يشير إلى وجود قدر من الثقة لدى شريحة أخرى من العينة، في المقابل أشار 12.6% إلى أن السياسات غير فعالة على الإطلاق، بينما اعتبر 9.1% فقط أن السياسات ذات فاعلية متوسطة، وهي أدنى نسبة مسجلة في الجدول.

وتشير هذه النتائج إلى أن هناك انقسامًا واضحًا في تقييم فاعلية السياسات الحكومية تجاه التحديات الاجتماعية المؤثرة على الأمن القومي، إلا أن الكفة تميل بشكل أكبر إلى التقديرات السلبية، حيث يعتقد غالبية المبحوثين أن فاعلية هذه السياسات إما ضعيفة أو منعدمة، وهو ما يعكس وجود فجوة بين توجهات صانعي القرار وبين الواقع الاجتماعي الذي يرصده المتخصصون في المجال، وتُظهر هذه المعطيات احتمالية وجود قصور في تشخيص المشكلات الاجتماعية أو في آليات تنفيذ السياسات، مما قد يؤثر سلبًا على قدرة الدولة في تحصين جبهتها الداخلية، وهي أحد المرتكزات الأساسية للأمن القومي، من ناحية أخرى، فإن نسبة من العينة ترى أن هناك فاعلية، ما قد يدل على أن بعض المبادرات أو السياسات قد أثبتت نجاحًا في قطاعات أو مناطق معينة، إلا أن أثرها لا يزال محدودًا أو غير معمّم. وبناءً عليه، لابد من إعادة النظر في تصميم وتقييم السياسات الاجتماعية من خلال آليات علمية وتشاركية، تأخذ في الاعتبار السياقات المحلية والاحتياجات المجتمعية الفعلية لضمان اتساقها مع متطلبات الأمن القومي.

جدول رقم (4) الآليات الأكثر فاعلية لمواجهة التحديات الاجتماعية المؤثرة على الأمن القومي (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	%
تصميم وتنفيذ برامج دعم نقدي وغير نقدي تستهدف الفئات الأكثر هشاشة	133	93.0
إطلاق مبادرات تمويل متناهية الصغر وبرامج حاضنات الأعمال لتقليل معدلات البطالة	125	87.4
تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني على تبني مشروعات تنموية واجتماعية	116	81.1
ربط التدريب المهني باحتياجات سوق العمل المحلي وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب	122	85.3
إدراج مقررات عن المواطنة الفاعلة والأمن القومي والهوية الوطنية في المناهج والمدارس	119	83.2
إطلاق حملات إعلامية وتوعوية حول مخاطر الانقسامات الاجتماعية	120	83.9

كشف الجدول السابق عن الآليات الأكثر فاعلية لمواجهة التحديات الاجتماعية المؤثرة على الأمن القومي المصري وفي مقدمة هذه الآليات: تصميم وتنفيذ برامج دعم نقدي وغير نقدي تستهدف الفئات الأكثر هشاشة حيث جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 93.0%، مما يعكس إدراكًا واسعًا بأهمية الحماية الاجتماعية كخط دفاع أول في مواجهة التهديدات المرتبطة بالهشاشة المجتمعية، تلتها إطلاق مبادرات تمويل متناهية الصغر وبرامج حاضنات الأعمال لتقليل معدلات البطالة بنسبة 87.4%، ثم ربط التدريب المهني باحتياجات سوق العمل المحلي وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب بنسبة 85.3%، كما أبدى 83.9% تأييدًا لإطلاق حملات إعلامية وتوعوية حول مخاطر الانقسامات الاجتماعية، بينما حصلت إدراج مقررات عن المواطنة الفاعلة والأمن القومي والهوية الوطنية في المناهج والمدارس على نسبة 83.2%، وجاء في المرتبة الأخيرة تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني على تبني مشروعات تنموية واجتماعية بنسبة 81.1%.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول أن هناك إجماعًا بين المشاركين على أن مواجهة التحديات الاجتماعية المؤثرة على الأمن القومي المصري تستلزم تدخلات شاملة ومتعددة المستويات، تتكامل فيها الأدوات الاقتصادية مع الجهود التوعوية والتعليمية والمجتمعية، ويُظهر تصدر برامج الدعم الموجهه اهتمامًا واسعًا بتقليص الفجوة الاجتماعية ومنع تفاقم مشاعر التهميش، التي قد تؤدي إلى اضطرابات تهدد استقرار الدولة. كما أن التركيز على ربط الشباب بسوق العمل وريادة الأعمال، إلى جانب دعم المبادرات الصغيرة، يعكس فهمًا عميقًا للعلاقة بين البطالة وضعف الفرص الاقتصادية من جهة، وبين التهديدات الاجتماعية والأمنية من جهة أخرى، أما التوجهات نحو إدراج مضامين تربوية وإعلامية تهدف لتعزيز الهوية والانتماء الوطني، فهي تؤكد أن الأمن القومي لا يتحقق فقط من خلال الحماية الأمنية، بل أيضًا من خلال بناء وعي جمعي يحصّن المجتمع من الانقسامات والتطرف. لذا فإن المقاربة الناجحة للأمن القومي في السياق المصري، بحسب وجهات نظر الباحثون والأكاديميون في مجالات العلوم السياسية والاجتماعية والأمن القومي، هي مقاربة تنموية شاملة تُعنى بالإنسان بوصفه محور الأمن وغايته.

التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن القومي المصري

جدول رقم (5) التحديات السياسية التي تؤثر على الأمن القومي المصري (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	%
عدم الاستقرار السياسي في دول الجوار	116	86.0
أزمة سد النهضة وتحديات الأمن المائي	115	80.4
الإرهاب والتطرف	107	74.8
الضغوط الخارجية والتدخلات في الشؤون الداخلية	102	71.3
التحديات الاقتصادية والديون الخارجية	125	87.4
الصراعات الإقليمية (السودان، سوريا، اليمن، إلخ)	123	81.1

كشف الجدول السابق عن التحديات السياسية التي تواجه مصر حالياً وتؤثر على أمنها القومي، جاءت في مقدمة التحديات، "التحديات الاقتصادية والديون الخارجية" بنسبة 87.4%، تلتها "عدم الاستقرار السياسي في دول الجوار" بنسبة 86.0%، ثم " الصراعات الإقليمية (السودان، سوريا، اليمن، إلخ)" بنسبة 81.1%، يليها مباشرة "أزمة سد النهضة وتحديات الأمن المائي" بنسبة 80.4%، ثم "الإرهاب والتطرف" بنسبة 74.8%، وأخيرًا "الضغوط الخارجية والتدخلات في الشؤون الداخلية" بنسبة 71.3%.

تشير النتائج إلى إدراك مرتفع لدى العينة البحثية بأهمية البُعدين الاقتصادي والإقليمي في التأثير على الأمن القومي المصري. فاحتلال التحديات الاقتصادية والديون الخارجية المرتبة الأولى يعكس وعيًا بترابط الاقتصاد بالأمن القومي، حيث إن الضغوط الاقتصادية تؤدي إلى هشاشة داخلية يمكن استغلالها سياسيًا أو أمنيًا. كما أن التصنيف المرتفع للصراعات الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي في دول الجوار يكشف عن وعي بأثر دول الجوار المحيطة بمصر، خاصة في ظل الحدود المشتركة مع بؤر نزاع مثل ليبيا والسودان وغزة، ما يُضاعف من التهديدات العابرة للحدود، أما أزمة سد النهضة فقد اعتُبرت من أبرز التحديات، وهو ما يعكس إدراكًا جماعيًا لخطورة الأمن المائي كعنصر مركزي في منظومة الأمن القومي. ويُلاحظ كذلك أن الإرهاب والتطرف ما يزال حاضرًا بقوة

في تصورات التهديد، وإن كان بدرجة أقل نسبيًا من التحديات الاقتصادية والإقليمية، أما الضغوط الخارجية والتدخلات فهي تعبر عن شعور مستمر بوجود تهديدات سيادية تؤثر على القرار السياسي المصري، هذا الترتيب يعكس رؤية شاملة لدى النخبة الأكاديمية تجمع بين العوامل الداخلية والخارجية، وتؤكد على أن الأمن القومي المصري يواجه تهديدات مركبة تتطلب استجابات متعددة الأبعاد تشمل الدبلوماسية، والتنمية الاقتصادية، والسياسات الأمنية، وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

وتتوافق نتائج الجدول مع ما تطرحه **"نظرية مجتمع المخاطر"** لعالم الاجتماع الألماني أولريش بيك، والتي تشير إلى أن المجتمعات الحديثة باتت تواجه تهديدات معقدة وغير تقليدية تتجاوز الحدود الجغرافية، مثل الكوارث البيئية والأزمات الاقتصادية والصراعات الإقليمية، وفي ضوء ذلك، فإن ارتفاع نسب التحديات مثل الديون الخارجية، والصراعات الإقليمية، وأزمة سد النهضة، يعكس كيف أن الأمن القومي المصري بات معرضًا لمخاطر لا تنبع فقط من داخل الدولة بل تمتد لتشمل منظومة المخاطر العابرة للحدود، مما يجعل من الضروري إعادة تعريف مفاهيم الحماية والسيادة في ظل عالم شديد التعقيد والتشابك. أما من منظور **"نظرية الصراع"**، التي تعود جذورها إلى أفكار كارل ماركس وتقوم على أن المجتمع محكوم بصراعات مستمرة بين قوى متنافسة تسعى للهيمنة والسيطرة، فإن النتائج تعكس بوضوح وجود صراعات متعددة المستويات تؤثر على الأمن القومي، سواء كانت داخلية مثل الضغوط الاقتصادية، أو خارجية مثل التدخلات الأجنبية والصراعات الإقليمية، هذه التحديات تعبر عن علاقات قوى غير متكافئة تحاول فرض مصالحها على الدولة، مما يعزز من منظور نظرية الصراع حول أن الأمن ليس ناتجًا عن التوازن، بل عن صراع دائم على الموارد والسيادة والمكانة الإقليمية.

جدول رقم (6) تقييم تأثير القضايا السياسية على الأمن القومي المصري

م	عدد النقاط	الوسط المرجح	العبارات	تأثير كبير	تأثير متوسط	تأثير ضعيف				الوزن النسبي
				ك	%	ك	%	ك	%	
1	396	2.77	الوضع في شبه جزيرة سيناء	116	81.1	21	14.7	6	4.2	92.3
2	405	2.83	العلاقات المصرية-الإثيوبية وأزمة سد النهضة	122	85.3	18	12.6	3	2.1	94.4
3	375	2.62	الأوضاع في ليبيا والحدود الغربية	103	72.0	26	18.2	14	9.8	87.4
4	418	2.92	التطورات في قطاع غزة والعلاقة مع إسرائيل	133	93.0	9	6.3	1	0.7	97.4
5	370	2.59	التنافس الدولي في منطقة البحر الأحمر	96	67.1	35	24.5	12	8.4	86.2
6	407	2.85	التحولات في العلاقات مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا، الصين)	125	87.4	14	9.8	4	2.8	94.9

أشار الجدول السابق إلى تقييم تأثير العوامل التالية على الأمن القومي المصري حيث أظهرت المعطيات أن معظم القضايا المطروحة تم تقييمها على أنها ذات تأثير كبير، مع تفاوت في نسب الإدراك بين المشاركين، فقد جاءت "التطورات في قطاع غزة والعلاقة مع إسرائيل" في المرتبة الأولى من حيث الوزن النسبي بنسبة 97.4%، ما يعكس قلقاً كبيراً من تبعات هذا الملف على استقرار الأمن القومى المصرى، يليه "التحولات في العلاقات مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا، الصين)" بنسبة 94.9%، ثم "العلاقات المصرية-الإثيوبية وأزمة سد النهضة" بنسبة 94.4%. كما حاز "الوضع في شبه جزيرة سيناء" على نسبة مرتفعة تبلغ 92.3%، بينما تراجع التقييم نسبيًا بالنسبة لـ"الأوضاع في ليبيا والحدود الغربية" بنسبة 87.4%، وأخيرًا "التنافس الدولي في منطقة البحر الأحمر" بنسبة 86.2%.

وتُظهر نتائج هذا الجدول إدراكًا مرتفعًا بين العينة المستطلعة لأهمية وتأثير العوامل السياسية والإقليمية والدولية على الأمن القومي المصري، لا سيما تلك المرتبطة بالصراعات الجغرافية السياسية، والتغيرات في موازين القوى الدولية، ومشكلات الأمن المائي، فملف قطاع غزة والعلاقة مع إسرائيل يأتي على رأس الأولويات، وهو ما يعكس الوعي بحساسية الحدود الشرقية وما تحمله من مخاطر تسلل أو تصعيد عسكري غير متوقع، بالإضافة إلى التداعيات الإنسانية والأمنية التي قد تؤثر على الداخل المصري. كما أن العلاقات مع القوى الكبرى تُنظر إليها باعتبارها عاملاً استراتيجياً في تشكيل بيئة الأمن الإقليمي، بما يبرز أهمية التوازن في السياسات الخارجية لمصر، كما تحظى أزمة سد النهضة بدورها بتقدير عالٍ كتهديد وجودي يمس الموارد الحيوية، وفي مقدمتها مياه النيل، والتي تعد شريان الحياة الرئيس لمصر، أما الوضع في سيناء، رغم التقدم النسبي في معالجته، فلا يزال يُعتبر تهديدًا قائمًا، فيما تشير النتائج إلى أن التدخلات الدولية في البحر الأحمر والوضع الليبي لا تقل أهمية، وإن كانت تحتل مرتبة أقل نسبيًا في إدراك العينة. وبشكل عام تعكس البيانات إدراكًا علميًا ناضجًا ومتكاملاً من قبل العينة لأبعاد التحديات المتنوعة التي تواجه الأمن القومي المصري، مع إعطاء الأولوية للمخاطر القريبة والمباشرة ذات الطابع السياسي والعسكري، دون إغفال التهديدات غير التقليدية المرتبطة بالتحولات الدولية والإقليمية.

وبالنظر إلى نتائج الجدول من خلال نظرية مجتمع المخاطر التي قدمها أولريش بيك، نجد أن إدراك العينة البحثية لتهديدات مثل أزمة سد

النهضـــــة، والتطورات في غزة، والتحولات في العلاقـات مع القوى الكبرى، يعكس وعيًا متزايدًا بانتقال طبيعة التهديدات من تقليدية (عسكرية مباشـرة) إلى أكثر تركيبًا وشـمولاً، تشـمل مخاطر بيئية وجيوسـياسـية وهيكلية، يصـــعب التنبؤ بها أو الســيطرة الكاملة عليها. فالمخاطر لم تعد مجرد أحداث تقع في أماكن محددة، بل أصـــبحت عابرة للحدود، وتؤثر على الأمن القومي بطرق غير خطية، وهو ما يتماشـــى مع تصـــور بيك لمجتمع يعيش في ظل تهديدات متداخلة وغير قابلة للعزل الجغرافي أو السـياسـي. أما من منظور **نظرية الصـراع**، فتبرز نتائج الجدول كيف أن الأمن القومي المصري مهدد بشكل مباشر بصراعات على الموارد (مثل المياه في أزمة سد النهضـة)، وصـراعات سياسية وعسكرية إقليمية (كما في غزة وليبيا)، وصـــراعات على النفوذ الدولي (كما في العلاقات مع القوى الكبرى). ووفقًا لهذه النظرية، فإن التفاعلات بين الدول ليســـت مجرد تعاون أو توازن مصـــالح، بل يغلب عليها طابع التنافس والصـــراع على الســـلطة والمصـــالح. ومن هذا المنطلق، تعكس نتائج البحث إدراك العينة لطبيعة النظام الدولي والإقليمي بوصفه مسرحًا لصراعات مستمرة، تســـهم في تشـــكيل ملامح التهديدات التي تواجه الدولة المصـــرية. وتتفق النتائج الســـابقة مع ما جاءت به نتائج **دراســـة نســـرين حســـام الدين (2024)**، حيث جاءت أهم قضايا الصراع في الشرق الأوسط كما حددها النخبة في الصـراع العربي الإسـرائيلي والعدوان على غزة على مسـتوى الدائرة العربية.

جدول رقم (7) تأثير السياسات الداخلية على الأمن القومي المصري

م	العبارات	أوافق		محايد		لا أوافق		عدد النقاط	الوسط المرجح	الوزن النسبي
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	يؤثر مستوى المشاركة السياسية على استقرار النظام السياسي وقدرته على مواجهة التحديات	124	86.7	12	8.4	7	4.9	403	2.82	93.9
2	تعتبر الإصلاحات الاقتصادية الحالية ضرورية لتحقيق الأمن الاقتصادي رغم تكلفتها الاجتماعية	122	85.3	18	12.6	3	2.1	405	2.83	94.4
3	تؤثر قوة مؤسسات الدولة بشكل مباشر على قدرة مصر في التعامل مع التهديدات الخارجية	126	88.1	13	9.1	4	2.8	408	2.85	95.1
4	يشكل الفساد المؤسسي تهديداً داخلياً للأمن القومي	131	91.6	11	7.7	1	0.7	416	2.91	97.0
5	تعتبر التوازنات الإقليمية والدولية في السياسة الخارجية ضرورية لحماية المصالح القومية المصرية	128	89.5	10	7.0	5	3.5	409	2.86	95.3

تشـــير نتائج الجدول الســـابق إلى إدراك مرتفع من قبل العينة الممثلة من الباحثين والأكاديميين في مجالات العلوم الســـياســـية والاجتماعية والأمن القومي لأثر السياسات الداخلية على الأمن القومي المصري، فقد أظهرت البيانات أن عبارة "يشكل الفساد المؤسسي تهديداً داخلياً للأمن القومي" حيث جاءت في المرتبة الأولى من حيث الوزن النسبي بنسبة 97.0%، مما يعكس إجماعاً واســـعاً على أن الفســـاد يمثل أحد أبرز التحديات التي تهدد الاســـتقرار الداخلي. تليها عبارة "تعتبر التوازنات الإقليمية والدولية في السياسة الخارجية ضرورية لحماية المصالح القومية المصرية" بوزن نســـبي بلغ 95.3%، وهو ما يؤكد وعي العينة بأهمية البعد الخارجي في رسـم السـياسـات الداخلية ذات العلاقة بالأمن القومي. أما العبارة المتعلقة بـ"تؤثر قوة مؤسسات الدولة بشكل مباشر على قدرة مصر في التعامل مع التهديدات الخارجية" فقد ســـجلت نســـبة 95.1%، مما يبرز أهمية المؤسسات في تشكيل الردع والتماسك الداخلي والخارجي على حد سواء. في المرتبة الرابعة جاءت عبارة "تعتبر الإصـــلاحات الاقتصـــادية الحالية ضـــرورية لتحقيق الأمن الاقتصـــادي رغم تكلفتها الاجتماعية" بنســـبة 94.4%، وهو ما يعكس توافقاً عاماً على ضرورة هذه الإصلاحات رغم إدراك آثارها الاجتماعية على أفراد المجتمع . وأخيراً حصـــلت عبارة "يؤثر مستوى المشاركة السياسية على استقرار النظام السياسي وقدرته على مواجهة التحديات" على وزن نسبي 93.9%، مما يشير إلى إدراك العينة لأهمية التفاعل السـياسـي والمشـاركة في دعم الاسـتقرار ومقاومة التهديدات.

وتكشـف هذه النتائج عن وعي العينة بأهمية التداخل بين السـياسـات الـداخليـة والأمن القومي، حيـث لا يُنظر إلى الأمن القومي بمعزل عن العوامل المؤسسية والاقتصادية والسياسية. ويبدو أن هناك إدراكاً عميقاً بأن الأمن القومي المصـــري يتأثر بجملة من المحددات الداخلية، أبرزها الفساد المؤسـسـي الذي يمثل تهديداً مباشـراً لوحدة واسـتقرار الدولة، يليه أهمية التوازن في السياسـة الخارجية كمصـدر لتعزيز المصـالح الوطنية. كما أن قوة مؤســـســـات الدولة تمثل حجر الزاوية في مواجهة التحديات الخارجية، في حين تُفهم الإصـــلاحات الاقتصـــادية بوصـــفها ضـــرورة اســـتراتيجية وإن كانت لها تبعات اجتماعية آنية. كذلك، تُعد المشـــاركة السياسية عنصراً ضرورياً في ضمان استقرار النظام السياسي وتعزيز قـدرتـه على التكيف مع المتغيرات. هـذه النتـائج تؤكـد أن تحقيق الأمن القومي المصـــري يتطلب معالجة متكاملة لمختلف التحديات الداخلية، بما في ذلك مكافحة الفسـاد، دعم المؤسـسـات، توسـيع المشـاركة السـياسـية، وتنفيذ إصـلاحات اقتصـادية متوازنة، إلى جانب تبني سـياسـات خارجية

رشيدة، ما يعكس فهماً شاملاً وواقعياً لطبيعة التحديات التي تواجه الدولة المصرية في المرحلة الراهنة.

جدول رقم (8) دور الدولة في التعامل مع القضايا الإقليمية المؤثرة على أمنها القومي

المتغير	التكرار	%
فعال	109	76.2
متوسط الفاعلية	22	15.4
ضعيف الفاعلية	9	6.3
غير فعال على الإطلاق	3	2.1
الإجمالي	143	100

أظهر الجدول تباينًا في وجهات النظر، مع ميل واضح نحو التقدير الإيجابي حول دور الدولة في التعامل مع القضايا الإقليمية المؤثرة على أمنها القومي، فقد أفاد 76.2% من المبحوثين بأن دور الدولة "فعال"، وهي النسبة الأكبر، ما يعكس ثقة ملحوظة في قدرة الدولة المصرية على التعامل مع التحديات الإقليمية التي قد تمس أمنها القومي، بينما رأى 15.4% أن هذا الدور يتسم بـ"متوسط الفاعلية"، في حين أشار 6.3% إلى أن فاعلية الدولة "ضعيفة"، وعبّر 2.1% فقط عن اعتقادهم بأن الدولة "غير فاعلة على الإطلاق" في هذا الصدد.

ويتضح من نتائج هذا الجدول أن غالبية الباحثين والأكاديميين المشاركين في الاستطلاع يرون أن الدولة المصرية تؤدي دورًا فاعلًا في مواجهة القضايا الإقليمية التي تمس أمنها القومي، وهو ما قد يشير إلى إدراك نخبوي لأهمية الأدوار السياسية والاستراتيجية التي تنتهجها الدولة في محيطها الإقليمي. وهذه النتيجة تعكس إدراكًا بأن هناك سياسات ومبادرات تتسم بالاستباقية والقدرة على التكيف مع التغيرات في البيئة الإقليمية المحيطة، خصوصًا في ظل التحديات المتشابكة التي تشهدها المنطقة العربية والشرق الأوسط، مثل الصراعات المسلحة، والهجرات القسرية، والأزمات الاقتصادية، والتدخلات الأجنبية. كما أن وجود نسبة غير قليلة ترى الفعالية في المستوى "المتوسط" أو "الضعيف" يعكس حاجة الدولة إلى مزيد من التطوير في أدواتها السياسية والدبلوماسية وتعزيز آليات التعاون الإقليمي، مع ضرورة رفع مستوى الشفافية والمشاركة المجتمعية في رسم السياسات ذات الصلة بالأمن القومي، بما يضمن بناء رؤية شاملة ومستدامة تستوعب مختلف التهديدات التقليدية وغير التقليدية.

جدول رقم (9)
درجة الارتباط بين التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه مصر

المتغير	التكرار	%
ترابط قوي	**124**	**86.7**
ترابط متوسط	**12**	**8.4**
ترابط ضعيف	**5**	**3.5**
لا يوجد ترابط	**2**	**1.4**
الإجمالي	**143**	**100**

اتضح من الجدول درجة الارتباط بين التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه مصـــر، فغالبية العينة من الباحثين والأكاديميين في مجالات العلوم السـياسـية والاجتماعية والأمن القومي يرون أن هناك ترابطًا قويًا بين التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه مصر وبين أمنها القومي، حيث بلغت نســبة الذين اختاروا "ترابط قوي" 86.7%، تليها من رأوا وجود "ترابط متوســط" والتي بلغت 8.4%، ثم جاءت فئة "ترابط ضعيف" بنسبة 3.5%، بينما يرى 1.4% فقط أنه "لا يوجد ترابط" بين هذه التحديات والأمن القومي. وهذا يشير إلى شبه إجماع بين أفراد العينة على وجود علاقة واضحة ومؤثرة.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن هناك إدراكًا أكاديميًا متزايدًا لحساسية الأمن القومي المصري تجاه التغيرات الاجتماعية والسياسية، وهو ما يعكس وعياً علمياً بتركيبة التحديات التي قد تزعزع اســتقرار الدولة أو تضــعف من قدرتها على مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية، ويبدو أن غالبية الباحثين يعتبرون أن المشــكلات الاجتماعية مثل الفقر، والبطالة، وتردي الخدمات، بالإضــافة إلى التحديات الســياســية كغياب الشفافية، وضعف المشاركة السياسية، تمثل عوامل ضغط تتقاطع بشكل مباشر مع مفهوم الأمن القومي، ليس فقط في بعده العسكري بل في أبعاده الأوسع المرتبطة بالتماسك المجتمعي والاستقرار السياسي، وهذا يعزز الحاجة إلى تبني سياسات شاملة تعالج هذه التحديات ضمن إطار وطني متكامل للأمن، يدمج البعدين التنموي والسياسي معاً، ويؤسس لفهم جديد يربط بين العدالة الاجتماعية والحكم الرشــيد وبين أمن الدولة وســلامها الداخلي.

جدول رقم (10) الأبعاد الأكثر تأثرا بالتحديات الاجتماعية والسياسية الراهنة (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	%
البعد العسكري والأمني	76	53.1
البعد الاقتصادي	121	84.6
البعد السياسي	114	79.7
البعد الاجتماعي	126	88.1
البعد الثقافي والهوية	98	68.5
البعد البيئي	85	59.4

كشفت معطيات الجدول عن الأبعاد الأكثر تأثرا بالتحديات الاجتماعية والسياسية الراهنة وقد جاء "البعد الاجتماعي" في المرتبة الأولى من حيث التأثر بنسبة 88.1%، يليه "البعد الاقتصادي" بنسبة 84.6%، ثم "البعد السياسي" بنسبة 79.7%، أما "البعد الثقافي والهوية" فقد احتل المرتبة الرابعة بنسبة 68.5%، يليه "البعد البيئي" بنسبة 59.4%، وأخيرًا "البعد العسكري والأمني" بنسبة 53.1%. هذه الترتيبات تعكس رؤية الباحثين للعوامل الأكثر عرضة للاضطراب أو التغير نتيجة للتحديات الاجتماعية والسياسية المتصاعدة. وبالاستناد إلى هذه المعطيات، يمكن الخروج باستنتاج عام مفاده أن التحديات الاجتماعية والسياسية الراهنة في مصر تُحدث آثارًا متداخلة ومتفاوتة الشدة على مختلف أبعاد الأمن القومي، إلا أن التأثير الأبرز يتمثل في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فارتفاع نسبة التأثر في هذه الأبعاد يعكس إدراكًا عميقًا من قبل الأكاديميين والباحثين السياسيين المهتمون بهذا المجال لأهمية تلك الجوانب في استقرار الدولة وتماسكها الداخلي، فالضغوط الاجتماعية الناتجة عن التغيرات السريعة في بنية المجتمع، والضغوط الاقتصادية المرتبطة بارتفاع معدلات البطالة والتضخم وضعف العدالة الاجتماعية ، فضلًا عن التحولات السياسية وتراجع الثقة في بعض المؤسسات، كلها تشكل بيئة خصبة لتحديات قد تؤدي إلى اضطراب منظومة الأمن القومي في بعدها الأشمل. ويُلاحظ أيضًا أن البعد الثقافي والهوية، رغم أهميته، ما زال يحتل موقعًا متوسطًا في درجة التأثر، مما قد يشير إلى تماسك نسبي في القيم الثقافية العامة، بينما يُعد تراجع البعد العسكري والأمني إلى المرتبة الأخيرة مؤشرًا على استقرار

نسبي في الجوانب الأمنية التقليدية، أو ربما يعكس تركيز الانتباه الأكاديمي بشكل أكبر على الأبعاد غير الصلبة للأمن القومي، في ظل التحول نحو المفاهيم الشاملة للأمن في الأدبيات الحديثة.

جدول رقم (11)

دور المؤسسات البحثية والأكاديمية المساهمة في تعزيز فهم وتحليل التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	%
تقديم استشارات مباشرة لصانعي القرار حول التحديات والمخاطر المحتملة	115	80.4
تطوير مناهج وأدوات بحثية متقدمة لتحليل التهديدات الأمنية	109	76.2
بناء قواعد بيانات وطنية حول مؤشرات الأمن القومي	117	81.8
رصد وتحليل التجارب الدولية في مجال الأمن القومي وإمكانية الاستفادة منها	114	79.7
نشر الوعي المجتمعي بقضايا الأمن القومي وأبعاده المختلفة	125	87.4

يشير تحليل بيانات الجدول إلى أن غالبية الباحثين والأكاديميين المستجيبين يرون أن للمؤسسات البحثية والأكاديمية دوراً مهماً ومتعدد الأبعاد في تعزيز فهم وتحليل التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري، حيث جاءت أعلى نسبة للمشاركة في "نشر الوعي المجتمعي بقضايا الأمن القومي وأبعاده المختلفة" بنسبة 87.4%، مما يدل على وعي عميق بأهمية إشراك المجتمع في فهم أبعاد الأمن القومي، تلي ذلك أهمية "بناء قواعد بيانات وطنية حول مؤشرات الأمن القومي" بنسبة 81.8%، ثم "تقديم استشارات مباشرة لصانعي القرار حول التحديات والمخاطر المحتملة" بنسبة 80.4%، يليه "رصد وتحليل التجارب الدولية في مجال الأمن القومي وإمكانية الاستفادة منها" بنسبة 79.7%، وأخيرًا "تطوير مناهج وأدوات بحثية متقدمة لتحليل التهديدات الأمنية" بنسبة 76.2%.

وتعكس هذه النتائج اتفاقاً واسعاً بين أفراد العينة على أن المؤسسات البحثية والأكاديمية يجب أن تضطلع بدور استراتيجي فعال في دعم منظومة الأمن القومي المصري، ليس فقط عبر إنتاج المعرفة النظرية، بل من خلال المساهمة التطبيقية والتواصلية أيضًا، فارتفاع نسبة التأكيد على أهمية "نشر الوعي المجتمعي" يبرز إيمان الأكاديميين بأن الأمن القومي لا يتحقق فقط بالإجراءات الأمنية التقليدية، بل أيضًا من خلال بناء

ثقافة مجتمعية واعية وفاهمة لأبعاده المتغيرة، كما أن التركيز على "بناء قواعد بيانات وطنية" و"تقديم استشارات مباشرة" يشير إلى الحاجة لتكامل المعرفة العلمية مع صنع القرار السياسي والأمني في مصر، مما يؤكد أهمية تفعيل آليات مؤسسية مستدامة لربط البحث العلمي بالتخطيط الاستراتيجي، كما أن الاعتراف بأهمية تحليل "التجارب الدولية" يدل على انفتاح النخبة الأكاديمية على التعلّم من السياقات العالمية، مما يدعم تطوير حلول أكثر تكاملاً واستباقية للتحديات الأمنية المحلية، بوجه عام، ويعكس هذا التصور وعياً علمياً متقدماً بمسؤولية المؤسسات الأكاديمية كفاعل حيوي في أمن الدولة، وليس فقط كمصدر للمعلومة بل كطرف فاعل في هندسة السياسات الوطنية للأمن الشامل.

جدول رقم (12)

السيناريو الأكثر ترجيحاً للتحديات الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على الأمن القومي المصري خلال العقد القادم (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	%
تفاقم التحديات وزيادة تأثيرها السلبي على الأمن القومي	**35**	**24.5**
استمرار الوضع الراهن مع تذبذبات محدودة	**26**	**18.2**
تحسن تدريجي في القدرة على مواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية	**52**	**36.4**
نجاح كبير في معالجة التحديات وتحييد تأثيراتها السلبية	**30**	**21.0**

يشير تحليل الجدول إلى تباين في توقعات العينة الممثلة من الباحثين والأكاديميين السياسيين بشأن السيناريو الأكثر ترجيحاً للتحديات الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على الأمن القومي المصري خلال العقد القادم. حيث يرى 36.4% أن هناك تحسنًا تدريجيًا في القدرة على مواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية، وهو ما يمثل النسبة الأعلى بين الإجابات، تليها نسبة 24.5% التي تتوقع تفاقم هذه التحديات وزيادة تأثيرها السلبي على الأمن القومي، في حين أشار 21.0% إلى إمكانية حدوث نجاح كبير في معالجة التحديات وتحييد تأثيراتها، بينما توقعت نسبة 18.2% استمرار الوضع الراهن مع بعض التذبذبات. وتشير نتائج الجدول إلى توازن نسبي في نظرة العينة بين التفاؤل والحذر تجاه مستقبل التحديات الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على الأمن القومي المصري، حيث يميل غالبية الباحثين والأكاديميين السياسيين إلى ترجيح سيناريو التحسن التدريجي في التعامل

مع هذه التحديات، مما يعكس ثقة معتدلة في قدرة الدولة على تطوير أدوات فعّالة للاستجابة والتكيف مع المتغيرات، وفي المقابل تظهر مخاوف واضحة لدى شريحة من العينة بشأن احتمالات تفاقم تلك التحديات، وهو ما يدل على شعور بوجود فجوة محتملة بين حجم التحديات والاستجابات المؤسسية لها. كما يرى جزء من العينة أن هناك إمكانية لتحقيق نجاح كبير في المعالجة، بما يعكس إيماناً بإمكانيات التطوير والتحول الإيجابي، حتى وإن لم تكن هذه الرؤية هي الأكثر انتشاراً، وهناك من يتوقع استمرار الوضع الراهن دون تغيرات جوهرية، وهو ما يعكس قراءة قائمة على خبرات سابقة بطبيعة التغيرات البطيئة في السياق المصري. بوجه عام، تعكس هذه النتائج تصوراً مركباً يتراوح بين الأمل والحذر، ويؤكد على الحاجة إلى تعزيز آليات الرصد المبكر والتخطيط الاستراتيجي، وتفعيل أدوات صنع القرار القادرة على التعامل مع التحديات الاجتماعية والسياسية بوصفها مكونات مؤثرة في معادلة الأمن القومي، وليست مجرد ظواهر اجتماعية معزولة.

جدول رقم (13)
آليات مواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية المؤثرة على الأمن القومي (استجابات متعددة)

المتغير	التكرار	%
إعادة هيكلة منظومة العدالة الاجتماعية لضمان التوزيع العادل للموارد والخدمات	**127**	**88.8**
تعزيز استقلالية المؤسسات الوطنية وتفعيل الرقابة والمساءلة للحد من الفساد السياسي والإداري	**132**	**92.3**
بناء استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الشائعات وحروب المعلومات الموجهة ضد الدولة	**129**	**90.2**
دمج قضايا الهوية الوطنية في المناهج التعليمية والإعلامية بشكل يعزز الولاء والانتماء	**122**	**85.3**
تطوير آليات الاستجابة السريعة للأزمات الاجتماعية والسياسية عبر مؤسسات الدولة	**126**	**88.1**

تشـــير نتـائج الجـدول إلى الآليـات المقترحـة لمواجهـة التحـديـات الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على الأمن القومي المصري، فقد جاءت أعلى نسبة تأييد لفكرة تعزيز استقلالية المؤسسات الوطنية وتفعيل الرقابة

والمساءلة للحد من الفساد السياسي والإداري بنسبة 92.3%، تليها مباشرة بناء استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الشائعات وحروب المعلومات الموجهة ضد الدولة بنسبة 90.2%، ثم إعادة هيكلة منظومة العدالة الاجتماعية لضمان التوزيع العادل للموارد والخدمات بنسبة 88.8%، كذلك حظيت تطوير آليات الاستجابة السريعة للأزمات الاجتماعية والسياسية عبر مؤسسات الدولة بنسبة مرتفعة بلغت 88.1%، بينما جاءت فكرة دمج قضايا الهوية الوطنية في المناهج التعليمية والإعلامية لتعزيز الولاء والانتماء والمواطنة بنسبة تأييد بلغت 85.3%، وهي رغم كونها أقل النسب في الجدول، إلا أنها لا تزال تمثل نسبة مرتفعة تدل على أهمية هذه الآلية في نظر المشاركين.

وتُظهر النتائج إدراكًا عاليًا لأهمية اتباع نهج شامل ومتكامل لمواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية المؤثرة على الأمن القومي المصري، ويركز هذا الإدراك بشكل واضح على قضايا الحوكمة الرشيدة والشفافية، حيث تمثل مكافحة الفساد وتعزيز الاستقلالية المؤسسية المحور الأهم من وجهة نظرهم. كما أن بناء جبهة وطنية معلوماتية لمواجهة الحروب النفسية والمعلوماتية أصبح أولوية استراتيجية في ضوء التحديات المستجدة التي تواجه الدولة في المجال الإعلامي والرقمي، علاوة على ذلك، فإن العدالة الاجتماعية تُعد حجر الأساس في تحقيق الاستقرار الداخلي، بما يشمله من توزيع عادل للموارد والخدمات، وهو ما يعزز من تماسك الجبهة الداخلية، أما الاستجابة السريعة للأزمات فتُعد عنصرًا ضروريًا لاحتواء تداعيات الأزمات ومنع تفاقمها، في حين يشير التأكيد على الهوية الوطنية إلى الوعي بضرورة تعزيز الانتماء في مواجهة محاولات تفكيك البنية الثقافية والاجتماعية، وهذا يشير إلى توافق واسع بين الخبراء فى أن تحصين الأمن القومي لا يتطلب فقط حلولًا أمنية، بل يستوجب منظومة اجتماعية وسياسية متكاملة تتسم بالعدالة، والشفافية، والوعي الوطني، وسرعة التفاعل مع التحديات المتغيرة.

النتائج العامة للبحث:

- أظهرت النتائج أن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات يُعد أبرز التحديات الاجتماعية التي تواجه مصر حاليًا وتؤثر على أمنها القومي. يليه الفقر والبطالة، ثم تدهور مستوى الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، كما أشار عدد كبير من المبحوثين إلى النمو السكاني المتسارع كأحد التحديات البارزة، واعتبر عدد منهم أن التطرف

الفكري والديني يمثل تحديًا مؤثرًا، في حين جاءت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن في المرتبة الأخيرة ضمن قائمة التحديات الاجتماعية.

- كشفت النتائج عن وجود تباين ملحوظ في تقييم فعالية السياسات الحكومية الحالية، حيث رأى معظم أفراد العينة أن هذه السياسات تتسم بضعف الفعالية، ورغم ذلك، ظهرت شريحة أخرى ترى أن هناك درجة من الفعالية في هذه السياسات، ما يشير إلى وجود قدر من الثقة لدى بعض المشاركين، وفي المقابل، عبّر عدد أقل من المبحوثين عن قناعتهم بأن السياسات غير فعالة على الإطلاق، بينما رأى عدد محدود فقط أن فعالية السياسات متوسطة.
- تبين من النتائج أن تصميم وتنفيذ برامج دعم نقدي وغير نقدي تستهدف الفئات الأكثر هشاشة هو الخيار الأكثر فعالية من وجهة نظر المشاركين، مما يعكس إدراكًا واسعًا لأهمية الحماية الاجتماعية، تلا ذلك إطلاق مبادرات للتمويل متناهي الصغر وبرامج حاضنات الأعمال للحد من البطالة، كما اعتُبر ربط التدريب المهني باحتياجات سوق العمل وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب من الآليات المهمة، وظهرت أيضًا أهمية الحملات الإعلامية والتوعوية لمواجهة مخاطر الانقسام الاجتماعي، بالإضافة إلى إدراج مقررات عن المواطنة والأمن القومي في المناهج التعليمية. في المرتبة الأخيرة، جاء تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني على تنفيذ مشروعات تنموية واجتماعية، رغم حصوله على درجة تأييد مرتفعة نسبيًا.
- أظهرت النتائج أن أبرز التحديات السياسية تشمل التحديات الاقتصادية وتزايد الديون الخارجية، تليها حالة عدم الاستقرار السياسي في دول الجوار، ثم الصراعات الإقليمية مثل تلك الدائرة في السودان وسوريا واليمن، كما برزت أزمة سد النهضة وتحديات الأمن المائي، إلى جانب الإرهاب والتطرف، وأخيرًا الضغوط الخارجية والتدخلات في الشؤون الداخلية للبلاد.
- أوضحت النتائج أن تطورات الوضع في قطاع غزة والعلاقة مع إسرائيل تُعد من القضايا ذات التأثير الأكبر على الأمن القومي المصري من وجهة نظر المشاركين، تليها التحولات في علاقات مصر مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، كما جاءت العلاقات المصرية الإثيوبية، خاصة في ما يتعلق بأزمة سد النهضة، ضمن القضايا ذات التأثير الكبير، وكذلك الوضع في شبه جزيرة سيناء، وتراجعت نسبيًا أهمية الأوضاع في ليبيا والحدود

الغربية، بالإضـافة إلى التنافس الدولي في منطقة البحر الأحمر، رغم استمرار اعتبارها من القضايا المؤثرة.

- تشـير النتائج إلى أن هناك إدراكًا واسـعًا بأن الفسـاد المؤسـسـي يمثل تهديدًا داخليًا كبيرًا للأمن القومي المصـري، كما يُنظر إلى التوازنات الإقليمية والدولية في السـياسـة الخارجية على أنها ضـرورية لحماية المصالح القومية، وأكد المشاركون على أن قوة مؤسسات الدولة تؤثر بشـكل مباشـر على قدرة البلاد في التعامل مع التهديدات الخارجية، وظهر توافق على أن الإصلاحات الاقتصادية رغم تكلفتها الاجتماعية تُعد ضـرورية لتحقيق الأمن الاقتصـادي، كما أُشـير إلى أن مسـتوى المشـاركة السياسية له دور كبير في تعزيز استقرار النظام السياسـي ومواجهة التحديات.
- أظهرت البيانات أن غالبية المبحوثين يرون أن الدولة المصـرية تلعب دورًا فعالًا في إدارة القضايا الإقليمية التي تؤثر على أمنها القومي، ما يعكس مسـتوى من الثقة في أداء الدولة، فيما رأى البعض أن فعالية الدولة متوسـطة، بينما اعتبر عدد أقل أن الدولة ضـعيفة الفعالية، مع وجود نسبة محدودة ترى أن الدولة غير فعالة على الإطلاق.
- تؤكد النتائج وجود إدراك مرتفع لدى غالبية أفراد العينة بوجود ترابط قوي بين التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه مصر وبين أمنها القومي، مع قلة قليلة ترى أن الترابط ضـعيف أو غير موجود، ما يشير إلى شبه إجماع على هذه العلاقة.
- أظهرت المعطيات أن البعد الاجتماعي يُعد الأكثر تأثرًا بالتحديات الحالية، يليه البعد الاقتصـادي ثم السياسـي، كما ظهر أن البعد الثقافي والهوية الوطنية يتأثر بشـكل ملحوظ، إلى جانب البعدين البيئي والعسكري، وإن كانا بدرجة أقل.
- أشـارت النتائج إلى أهمية دور المؤسـسـات البحثية في تعزيز فهم التحديات الأمنية، وذلك من خلال نشر الوعي المجتمعي، وبناء قواعد بيانات وطنية، وتقديم اسـتشـارات لصـناع القرار، إلى جانب تحليل التجارب الدولية، وتطوير أدوات بحثية متقدمة لتحليل التهديدات الأمنية.
- أظهرت النتائج تباينًا في توقعات الباحثين حول المسـتقبل، حيث يرى بعضهم إمكانية حدوث تحسن تدريجي في التعامل مع التحديات، بينما يتوقع آخرون تفاقم الأوضـاع. فيما يرى فريق ثالث أن هناك احتمالية لنجاح كبير في تجاوز التحديات، بينما توقعت فئة محدودة اسـتمرار الوضع الراهن مع بعض التغيرات الطفيفة.

- تركزت النتائج مقترحات حول ضرورة تعزيز استقلالية المؤسسات الوطنية وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة لمكافحة الفساد، كما شددوا على أهمية بناء استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الشائعات والمعلومات المضللة، وإعادة هيكلة منظومة العدالة الاجتماعية لضمان التوزيع العادل للموارد. إضافة إلى ذلك، دعت النتائج إلى تطوير آليات استجابة سريعة للأزمات الاجتماعية والسياسية، ودمج قضايا الهوية الوطنية في المناهج التعليمية والإعلامية لتعزيز الولاء والانتماء الوطني.

توصيات البحث:

- تنظيم حملات توعية على مستوى المجتمع لتعزيز الوعي السياسي والاجتماعي بين المواطنين حول التحديات التي تواجه الدولة وأثرها على الأمن القومي.
- تطوير مناهج تعليمية تهدف إلى تعزيز قيم المواطنة والانتماء الوطني، بالإضافة إلى تبني برامج تدريبية تهتم بتأهيل الشباب للعمل في مجالات الأمن القومي.
- تعزيز التعليم في مجالات العلوم الاجتماعية والسياسية لتزويد الأجيال الجديدة بالأدوات التحليلية اللازمة لمواجهة التحديات.
- إنشاء آليات رقابية فعالة لمكافحة الشائعات والأخبار الكاذبة على وسائل التواصل الاجتماعي، بالتعاون مع الجهات الأمنية والإعلامية.
- دعم الجهود السياسية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار الداخلي، مثل تحسين بيئة الاستثمار، مكافحة الفساد، وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- تأكيد أهمية الشفافية والمساءلة في كافة القرارات السياسية والاقتصادية بما يساهم في تعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.
- دعم برامج تهدف إلى تعزيز الانتماء الوطني بين كافة فئات المجتمع، بغض النظر عن الانتماءات الدينية أو السياسية.
- تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والمدنية في التصدي للتحديات الأمنية المحلية والعابرة للحدود.
- دعم استخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز القدرات الأمنية في مواجهة التهديدات المتزايدة على الأمن القومي.
- تحفيز القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز الأمن القومي من خلال استثمارات تهدف إلى تحسين بنية الدولة التحتية وتعزيز القدرات الاقتصادية.

- تطوير سياسات تشجع التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في مجالات الأمن القومي والدفاع.
- تعزيز سياسات التوظيف والمساعدة الاجتماعية خاصة للفئات الضعيفة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي.
- دعم البرامج التي تهدف إلى الحد من البطالة والفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- ضرورة تطوير سياسات حماية الأمن المعلوماتي من الهجمات الإلكترونية التي تهدد الأمن القومي.
- تدريب الكوادر الأمنية والفنية للتعامل مع تهديدات الأمن السيبراني التي يمكن أن تؤثر على استقرار الدولة.
- دعم التعاون مع الدول الإقليمية والدول الكبرى في مجالات مكافحة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة.
- تعتبر هذه التوصيات خطوات أساسية لمواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على الأمن القومي المصري وتعزيز استقرار البلاد في المستقبل.

قائمة المراجع

المراجع العربية

(1) أحمد زايد، "التخطيط لآليات إدارة المخاطر الأزمات في السياسات الاجتماعية"، سلسلة الدراسات الاجتماعية: عدد80، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013.

(2) أحمد زين العابدين أحمد، التحديات الاجتماعية للممارسات الرياضية لدى النساء: دراسة ميدانية على عينة من طالبات الجامعة، المجلة العلمية لكلية الآداب، العدد84، جامعة أسيوط، 2022.

(3) أحمد عبدالحسين عيدان ، الأمن القومي: المفهوم وأهم استراتيجياته، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة , ع78، الجامعة الإسلامية، 2024.

(4) أحمد عبدالحسين عيدان عبد الرسول، الأمن القومي: المفهوم وأهم استراتيجياته، مجلة الكلية الإسلامية الجامعية، العدد78، الجامعة الإسلامية، 2024.

(5) أشرف محمد عبدالحميد، أمن الخليج العربي وأولويته للأمن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، المجلد55، العدد217، مؤسسة الأهرام، 2019.

(6) أمنية عبدالفتاح طه، المواطنة والأمن القومي: دراسة في الحالة المصرية، مجلة البحوث الإدارية، المجلد33، العدد4، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - مركز البحوث والاستشارات والتطوير، 2015.

(7) أنتوني غندر، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية) ، ترجمة : فايز الصياغ ، ط 4 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2005.

(8) إنعام جلال، التحديات الاجتماعية للأسرة العراقية في مرحلة الحصار ، مجلة الآداب، العدد50، جامعة بغداد - كلية الآداب، 2000.

(9) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود ،المركز القومي للترجمة، ترجمة علا عادل، وهند إبراهيم، وبسنت حسن ،القاهرة ،2013م.

(10) جوناثان تيرنر، بناء نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمد سعيد، دار المعارف، الإسكندرية، د.ت .

(11) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق والأوسط، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة، 2022.

(12) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الاقتصاد والمجتمع "دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي" ، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009م.

(13) خالد وليد محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي؛ الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.

(14) خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد2، 2012.

(15) رانيا رمزي حليم، التحديات الاجتماعية المعاصرة للمرأة المصرية: دراسة تحليلية لبعض مقاطع الفيديو على اليوتيوب، المؤتمر الدولي السنوي لكلية الآداب: المرأة. وصناعة المستقبل، جامعة عين شمس - كلية الآداب، 2017.

(16) رانيا علي عطا علي حسن، التحديات الاجتماعية لنسق الرعاية الصحية في مصر ومؤشرات جودتها، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد50، جامعة طنطا - كلية الآداب، 2023.

(17) رسول محفوظ، الأمن الوطني الروسي بين الفرص والقيود، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018.

(18) رشيد جلول، مقاربات سوسيولوجية معاصرة: مجتمع المخاطرة عند أولريش بيك أنموذجًا، مجلة العلوم الإنسانية، أم البواقي- جامعة العربي بن مهيدي، مج 8، 2021.

(19) السيد على شتا، المدخل إلى علم الاجتماع الظاهري، سلسلة علم الاجتماع الظاهري، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2004.

(20) السيد يس، ما قبل الثورة- مصر بين الأزمة والنهضة، دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة،2011.

(21) صهيب محمد علي الشريف، التحديات الاجتماعية في المملكة المتحدة وأثرها على المجتمع المسلم: مدينة كاردف نموذجاً، مجلة العلوم الإسلامية الدولية، المجلد7، العدد1، جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية، 2023

(22) عامر هاشم عواد، حدود الأمن القومي الأمريكي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , ع 42، الجامعة المستنصرية - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2013.

(23) علي محمد علي سالم، مهددات الأمن القومي المصري كما يدركها الشباب وعلاقتها باتجاهاتهم نحو الحرب والسلام في ضوء شعورهم بالمسئولية الاجتماعية، مجلة الإرشاد النفسي، العدد72، جامعة عين شمس - مركز الإرشاد النفسي 2022.

(24) علي محمد علي، مهددات الأمن القومي المصري كما يدركها الشباب وعلاقتها باتجاهاتهم نحو الحرب والسلام في ضوء شعورهم بالمسئولية الاجتماعية، مجلة الإرشاد النفسي، العدد72، ج1، جامعة عين شمس - مركز الإرشاد النفسي، 2022.

(25) عمرو حمزاوي، من الأمن النسبي إلى مجتمع المخاطر : دراسة في تحولات القيم العالمية - عالم أفكار أولريش بك كنموذج"، مجلة النهضة، المجلد6، العدد2، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.

(26) فارس محمد العمارات، الأمن الإنساني في ظل العولمة، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

(27) فرج عصام، أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي: الواقع وآفاق المستقبل، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد10، العدد3، 2021.

(28) فصيل حمد المناور، "المخاطر الاجتماعية"، جسر التنمية، مجلد13، عدد124، مايو 2015.

(29) محمد محمود عثمان، دور عوامل الوحدة الوطنية فى مكافحة مهددات الأمن الوطني، أبحاث مؤتمر: الوحدة الوطنية ودورها في ترسيخ الأمن، جامعة الجوف - كلية الشريعة والقانون، 2016.

(30) مدحت أيوب وآخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير: بعد أحداث ١١ سبتمبر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003.

(31) نادية مصطفى، التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية 3/3 ، ثقافتنا للدراسات والبحوث، 6(22)، 2010.

(32) نزيه عبد المقصود محمد وآخرون، بحث بعنوان الأمن الاقتصادي وأثره في تحقيق المستوى المعيشي الأمثل ، المؤتمر الدولي الخامس ، بعنوان " مواجهة الأزمات المعيشية وتداعياتها رؤية شرعية وقانونية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر فرع طنطا، والمنعقد خلال 2023/2/27.

(33) نسرين حسام الدين ، تعرض النخبة لقضايا الصراع بالشرق الأوسط في المواقع الإخبارية وعلاقته بإدراكهم لمخاطر مهددات دوائر الأمن القومي المصري، المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري، جامعة بني سويف - كلية الإعلام، المجلد7، العدد1، 2024.

المراجع الأجنبية:

(1) Alguliyev, Rasim M., et al. "Information security as a national security component." Information Security Journal: A Global Perspective 30.1 (2021): 1-18..

(2) Boyce, James K. "Area studies and the national security state." Bulletin of Concerned Asian Scholars 29.1 2019.
(3) Dianne Bystrom & James D. White Jr, Artificial Intelligence, Political Communication, and Political Decision-Making: A Review of Traditional and Computational Big Data Methods, Social Science Computer Review, Vol.39, No.3, 2021.
(4) Ji, You. "China’s National Security Commission: theory, evolution and operations." Journal of Contemporary China 25.98 (2016): 178-196.
(5) Kaura, Vinay. "India’s National Security Coordination and Policymaking: Assessing the Role and Influence of Institutions and Individuals." The RUSI Journal 165.7 (2020): 68-84.